الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

عنوان الموضوع

# دور اقتصاد المعرفة في تنافسية الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

من اعداد الطالبة:

جيلط أمباركة

تحت اشراف الأستاذ:

حوحو مصطفى

أعضاء اللجنة المناقشة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د.فراحتية العيد | أ.محاضر –أ– | جامعة محمد بوضياف | رئيسا |
| د.حوحو مصطفى | أ. محاضر –ب– | جامعة محمد بوضياف | مشرفا ومقررا |
| د.بركاتي حسين | أ. محاضر –ب– | جامعة محمد بوضياف | مناقشا |

السنة الجامعية : 2016-2017 م

# إهداء

إلى الوالد رحمه الله

إلى من وضع الجنة تحت قدميها والدتي العزيزة

إلى من ربياني وكانا لي عونا في حياتي وما مضى من السنين

(جدي وجدتي)

إلى سندي في الحياة زوجي الفضيل

إلى ابنتي الكتكوتة الصغيرة أسيل

إلى إخوتي سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم حسنات في يوم الحساب

إلى كل من عرفتهم وجمعت بيننا الدنيا: من الأقرباء، رفقاء الصبا وإلى

زملاء الدراسة وإلى جميع من أعاننا هذا العمل أثاب الله الجميع

إلى كل هؤلاء أهدي لهم هذا العمل.

جيلط أمباركة

# شكر وعرفان

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه.

أول ما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: حوحو مصطفى على قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه لي النصح والتوجيه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، وأخص بالذكر أساتذتي المحترمين

الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي.

# فهرس المحتويات

إهداء.....

شكر .....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول.....

فهرس الأشكال .....

مقدمة.....

**الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية**

تمهيد.....

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.....

المطلب الأول: عموميات حول المعرفة.....

المطلب الثاني: مفاهيم حول اقتصاد المعرفة.....

المطلب الثالث: مؤشرات بناء اقتصاد المعرفة.....

المبحث الثاني: عموميات حول الميزة التنافسية .....

المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية.....

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات التنافسية ومحددات الميزة التنافسية .....

المطلب الثالث: مصادر الميزة التنافسية .....

المبحث الثالث: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.....

المطلب الأول: مجتمع وعمال المعرفة.....

المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.....

المطلب الثالث: متطلبات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اقتصاد المعرفة...

ملخص الفصل الأول.....

**الفصل الثاني: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجزائر**

تمهيد.....

المبحث الأول: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر .....

المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري.....

المطلب الثاني: بروز اقتصاد المعرفة في الجزائر.....

المطلب الثالث: لماذا اقتصاد المعرفة في الجزائر.....

المبحث الثاني: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر .....

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية.....

المطلب الثاني: الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي.....

المطلب الثالث: مؤشر تكنولوجيات الاعلام والاتصال.....

المطلب الرابع: مؤشر نظام الابداع.....

المبحث الثالث: تحديات وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة .....

المطلب الأول: فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة .....

المطلب الثاني: معوقات الجزائر في اقتصاد المعرفة.....

المطلب الثالث: آفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر .....

ملخص الفصل الثاني.....

خاتمة.....

قائمة المراجع.....

ملخص.....

## فهرس الاشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | سلم هرم المعرفة). | |
| 02 | تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالجزائر. | |
| 03 | تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بالجزائر. | |
| 04 | تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام. | |
| 05 | تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. | |
| 06 | تطور معدل النوعية التنظيمية في الجزائر. | |
| 07 | تطور معدل التحرر من الفساد في الجزائر. | |
| 08 | تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر. | |
| 09 | تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر. | |
| 10 | تطور نسبة مستعملي الانترنت في الجزائر. | |
| 11 | احصائيات طلبات الاختراع في الجزائر ما بين 2000 و 2013 | |

## فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الفرق بين المعلومة والمعرفة. | |
| 02 | التطور الكلي للسكان والنمو الطبيعي بالجزائر. | |
| 03 | تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام. | |
| 04 | تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. | |

# مقدمة

**توطئة**

منذ ظهور الثورة الصناعية، والاقتصاد التقليدي يركز على عاملين هما رأس المال والعمالة، وكان ينظر إلى المعرفة، والإنتاجية والتعليم، ورأس المال الفكري كعوامل ثانوية، ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وحدوث الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم في هذه الفترة، اختلفت المعايير، حيث أدى ذلك إلى تغيرات عميقة في الهيكل الاقتصادي انعكست على أداء الاقتصاد ونموه، إذ أصبحت المعرفة والتكنولوجيا مفاتيح التشغيل الحديثة للإنتاج، وباتت المعرفة موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية، في حين تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأساسي في النمو الاقتصادي، ومع إدخال هذان العاملان: المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة الاقتصادية ظهر نظام جديد عرف باقتصاد المعرفة، الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة، ورأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع.

وعلى هذا الأساس دعت المنظمات إلى التسلح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استخدام المعرفة المتجددة وفي استقطاب وصناعة رأس المال الفكري كضرورة تنافسية، حيث أصبح من الجائز القول بأن من يملك رأس مال فكري –المعرفة– وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقوى ممن يملك المال، كما أن الدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي والأكثر تقدما هي التي تمتلك إمكانيات المعرفة.

ولهذا وجب على المخططين الاقتصاديين إعادة النظر في الاقتصاد الوطني الذي ظل لعدة سنوات ضحية صندوق النقد الدولي من جهة، للأسف الجديد لا تمتلك حتى الآن أو بالأحرى لم تنتقل إلى امتلاك التكنولوجيا الحديثة بل مستهلكين لها، ولا زلنا نعاني من تبعات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على البترول من جهة أخرى، وهي عوامل ستعيقنا

من أجل التحول إلى اقتصاد المعرفة، رغم زيادة الاهتمام والوعي الذي تبديه بلادنا في محاولة لتطوير وتحسين البنية التحتية للمعلومات وبناء القدرات التكنولوجية.

**أولا: إشكالية الدراسة**

يعد اقتصاد المعرفة من المواضيع الهامة التي لازالت تلقى اهتماما متزايد من قبل الباحثين والمسيرين، حيث أن الحاجة إليه أصبحت أكثر من ضرورة لمواكبة التطورات والتغيرات المتسارعة التي يفرضها محيط المؤسسات عليها باعتبار المعرفة أحد المصادر الأساسية لخلق القيمة للمؤسسة وتعزيز تنافسيتها لهذا جاءت الدراسة لتحاول التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

"**ما هو دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجزائر؟**".

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟
- ما هي أهم مؤشرات بناء اقتصاد المعرفة؟
- هل تعتمد الجزائر على اقتصاد المعرفة كسبيل لتعزيز تنافسيتها؟
- ما هي المعوقات التي تواجهها الجزائر في اقتصاد المعرفة؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة**

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تسعى الجزائر إلى الاندماج في اقتصاد المعرفة.

**الفرضية الثانية:** تعمل الجزائر على الاستفادة من مؤشرات الاقتصاد المعرفي كنموذج اقتصادي حديث من أجل تعزيز موقعها التنافسي على الصعيد الدولي.

**ثالثا: الدراسات السابقة**

يعتبر موضوع اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية من المواضيع الهامة والحيوية كونهما يتعلقان بمورد استراتيجي لاقتصاديات الدول إذ سنحاول عرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوعين:

**1-دراسة لـ: عامر بشير (2011-2012)**: دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك-دراسة حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع، نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

**وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:** في ظل الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وشدة المنافسة القائمة بين البنوك، كيف يمكن للاقتصاد المعرفي أن يساهم في اكتساب ميزة تنافسية للبنوك الجزائرية؟ وما هي آليات تطوير خدماتها المصرفية لزيادة قدرتها التنافسية؟

حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تعد المعرفة مورد استراتيجي يجب العمل على تسييرها وإتباعها واستخدامها وتخزينها.
- يعد رأس المال الفكري موردا استراتيجيا وسلاح تنافسي للمنظمات التي تمتلكها فقد أصبح في الوقت الراهن مصدرا من مصادر تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة.
- في ظل التطور التكنولوجي السريع أخذت المنظمة استراتيجية تتمثل في استقطاب وصناعة رأس المال الفكري والمحافظة عليه وذلك ليستوجب هذه التكنولوجيات ومستجداتها.

**2-دراسة لـ: معمر بوطالبي (2010-2011)**: التنمية البشرية كسبل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

**وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:** هل التنمية البشرية هي أفضل السبل لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي؟

حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد المعرفي هو أحد إفرازات الثورة المعرفية بمساعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- الاقتصاد المعرفي نشاط اقتصادي قائم بذاته يحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي المعاصر.
- الاقتصاد المعرفي نشاط اقتصادي متميز، يتمتع بسمات وخصائص تجعله مختلفا عن النشاط الاقتصادي المادي.
- الاقتصاد الرقمي يواجه تحديات تحول دون توسعة إلى مختلف بلدان العالم.

**3-دراسة لـ: بوزيان عثمان (2009-2010):** اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

**وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:** في ظل بزوغ عصر المعرفة واهتمامه المكثف بالإنسان وتنميته واستثمار قدراته مرورا بالاستثمار في رأس المال البشري إلى الاستثمار في رأس المال الفكري، فإن المعرفة اليوم أضحت تنطوي على تكاليف قد تتجاوز عائدها وبالتالي تشكل عبء آخر على المنظمة، فكيف لهذه الأخيرة تعظيم الاستفادة من بدائل عصر المعرفة؟ وما دام قياس ومحاسبة هذا الاستثمار؟ وكيف للمنظمة أن تحدد رأسمالها البشري ومن ثم المحيط الذي يحقق الانسجام لخلق أصول تساهم في إيجاد مركز استراتيجي أفضل أو ميزة تنافسية متجددة عبر حلول إبداعية متواصلة؟

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- الأفراد يميلون إلى الانخراط في تعلم موجه ذاتيا كرد فعل للفجوات التي تحدث بين الحالات الراهنة والحلول المستهدفة، فيضعون حلولا محتملا لفجواته.
- يتفاعل الأفراد ويتواصلون فيما بينهم لاختيار ادعاءاتهم.
- المجموعات المتفاعلة تنشئ ادعاءات معرفية مشتركة، وتمارس بواسطة أفرادها.
- يتم نشر الأفكار المتبناة لاستخدامها في اتحاد المنظمة وتدمج في الممارسة.

**4-دراسة لـ: أبو القاسم حمدي (2012-2013):** التنمية الاستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة. دراسة حالة مديرية الصيانة (سوناطراك) بالأغواط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

**وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:** كيف تساهم التنمية الاستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في إدماج مديرية الصيانة بالأغواط في الاقتصاد المبني على المعرفة؟

وقد توصل إلى النتائج التالية:

- تعيش منظمات الأعمال في الوقت الراهن في المرحلة الحياتية من الاقتصاد والممثلة في الاقتصاد المبني على المعرفة، حيث تمثل هذه الفترة الربع الثالث من اقتصاد المعلومات، وفي هذه الفكرة بالذات تسعى العديد من المنظمات إلى مسايرة ومحاولة الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة.
- في إطار الاعتماد على الإدارة الاستراتيجية في إدارة موارد المنظمة، أصبحت منظمات الأعمال الناجحة تولي أهمية كبيرة بتطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية خاصة على مستوى الموارد البشرية باعتبارها العنصر الخالق للقيمة.

- لا تتوفر مديرية الصيانة باعتبارها المؤسسة المستقبلة على الآليات الكافية التي تساعدها في الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة.

**رابعا: التعليق على الدراسات السابقة**

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، الدراسة الحالية تطرقت إلى دراسة مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، وهو ما اهملته أغلب الدراسات السابقة كما أن الدراسة الحالية ركزت على أهمية اقتصاد المعرفة في كونه نموذجا رئيسيا لتوجه الدول (بما في ذلك الجزائر) كمصدر لتعزيز تنافسيتها، كما أن الدراسة الحالية تتميز بالاهتمام بالاقتصاد الوطني على غرار الدراسات الاخرى التي كانت تحصر اقتصاد المعرفة في مجال معين.

**خامسا: أهمية البحث وأهدافه**

**1- الأهمية**

إن الاقتصاد المعرفي فرض نفسه كلاعب أساسي سواء شئنا ذلك أم أبينا، حيث يمثل فكرا جديدا يعد ثوريا في عالم الاقتصاد، إذ ألغى وغير مفاهيم كانت تعد مسلمة في الفكر الاقتصادي، وما ساعد على ذلك ما صاحبه من ثورة معلوماتية، إذ جعلت من الضروري على الحكومات بناء قاعدة أو بنية تساعدها على اللحاق بهذا الاقتصاد، وتنمية قطاعاتها ومواردها خصوصا البشرية وذلك بإصلاح وتطوير قطاع التعليم والصحة والسكن...الخ.

**2- الأهداف**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على اقتصاد المعرفة وكل ما يتعلق بهذا المفهوم كمصطلح حديث في الاقتصاد.
- التعرف على الميزة التنافسية، وأنواعها، محدداتها، ومصادرها.

- توضيح دور اقتصاد المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.
- محاولة معرفة المعوقات التي تواجهها الجزائر في اقتصاد المعرفة ومحاولة إيجاد حلول.
- كشف طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية.
- المساهمة في إثراء المكتبة العلمية بمرجع علمي في هذا المجال.

**سادسا: المنهج المستخدم في الدراسة**

بالنظر لطبيعة الموضوع وقصد معالجة الإشكالية بطريقة جديدة قمنا باستخدام المنهج الوصفي لوصف المشكلة وتحديدها كميا عن طريق جمع البيانات والمعلومات ثم تحليلها. إضافة إلى منهج دراسة الحالة والذي يعرف على أنه المنهج الذي يسمح بإسقاط الواقع الميداني للتعرف على مدى مساهمة اقتصاد المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية محل الدراسة.

**سابعا: حدود البحث:** وتتمثل حدود البحث في:

- **الحدود الزمانية:** (2000-2015).
- **الحدود المكانية:** أجري هذا البحث على حالة الاقتصاد الجزائر.
- **الحدود الموضوعية:** يركز هذا البحث على دراسة الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.

**ثامنا: أسباب اختيار الموضوع**

- التعريف باقتصاد المعرفة وضرورة الانتقال إليه.
- الأهمية البالغة التي أصبح يكتسبها اقتصاد المعرفة في المحافل الدولية والوطنية والقيمة المتعاظمة لها.
- إبراز أهمية اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية.
- تحديد أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.
- للموضوع علاقة مع التخصص العلمي.

**تاسعا: تقسيمات الدراسة**

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بحيث الفصل الأول اخترنا له عنوان: **الإطار النظري لاقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية** والذي سنحاول من خلاله إبراز ومقومات ومؤشرات اقتصاد المعرفة، وتحديد مفاهيم حول الميزة التنافسية، حيث اشتمل على ثلاثة مباحث تم من خلالها التعرض إلى هذه المؤشرات والمفاهيم ثم تم بعدها التطرق إلى دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة حالة الجزائر–**، فنهدف من خلاله إلى استعراض واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر واهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر وفي الاخير استعرضنا أهم التحديات والفرص لاندماج اقتصاد المعرفة في الجزائر.

**عاشرا: صعوبات الدراسة**

عند قيامي بهذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- صعوبة حصر الاقتصاد المعرفي نظرا لتعدد المفاهيم.
- قلة المراجع وخاصة التي تعالج مواضيع المعرفة واقتصاد المعرفة، نظرا لحداثة الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية وصعوبة إيجاد الإحصائيات الجديدة.

كل هذه الصعوبات الموضوعية إلى جانب معوقات أخرى، ما كانت لتثني عزيمتنا وإصرارنا على انجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه، والذي نعتقد انه لا يخلو من بعض النقائص كأي جهد بشري.

# الفصل الأول

## الإطار النظري لاقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية

**تمهيد**

لقد شهد العالم إبتداءا من منتصف القرن الماضي ثورة كبيرة في المعلومات والمعلوماتية، وذلك بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وخصوصا أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت اللذين اتسع استخدامهما في شتى مجالات الحياة ونواحي الحياة، وهذا ما قاد إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس الاقتصادية، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي كما كانت سابقا، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهذا ضمن ما يسمى باقتصاد المعرفة.

وفي ظل احتدام المنافسة وتحرير التجارة العالمية خاصة في إطار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات فإن محور المؤسسة الاقتصادية ومسيرها أصبح يرتكز جوهريا على مدى إيجاد السبل الكفيلة بخلق ميزة تنافسية لدى المؤسسة الاقتصادية والمحافظة عليها بشكل مستدام.

وفي هذا الفصل سنحاول في بداية الأمر إلقاء نظرة عامة حول المعرفة وأيضا إلى ماهية اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على نشأتها وأهميتها وخصائصها، ومؤشرات بنائها، وحاولنا التطرق أيضا إلى الميزة التنافسية مع ضرورة التأكيد على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.

غير أن التغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة التنافسية للمؤسسة أصبحت تطرح أمام المسيرين العديد من التحديات خاصة في ظل التحول إلا ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة وبروز المؤسسات المتعلمة وما توليه من اهتمام متزايد بالموارد والكفاءات.

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.
- عموميات حول الميزة التنافسية.
- دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

يشهد العالم ازدياد هاما لدور المعرفة والمعلومات من الاقتصاد فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد.

### المطلب الأول: عموميات حول المعرفة

#### الفرع الأول: مفهوم المعرفة وهرميتها

**1-مفهوم المعرفة:** هناك تعاريف عديدة للمعرفة كل حسب توجهه وتخصصه ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

عرف قاموس أكسفورد المعرفة بأنها: دراية مكتسبة بواسطة الخبرة وما يتاح للإنسان من معلومات، إضافة إلى أن الفهم النظري والتطبيقي لهذه المعلومات يمثلان في مجموعهما ما يعرفه هذا الشخص.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المعتقدات والأحكام والمفاهيم والأفكار والرؤى التي تكونت لدى شخص ما، نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به وتفسيرها، ومعنى ذلك أن المعرفة تمثل حصيلة خبرات ومعلومات مر بها الإنسان ودراسة طويلة، مكنت شخص ما في زمن معين من الوصول إليها وامتلاكها.[1]

[1] أحمد علي الحاج محمد: اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، عمان-دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص77.

## 2-هرمية المعرفة

**الشكل رقم (01): سلم (هرم المعرفة).**

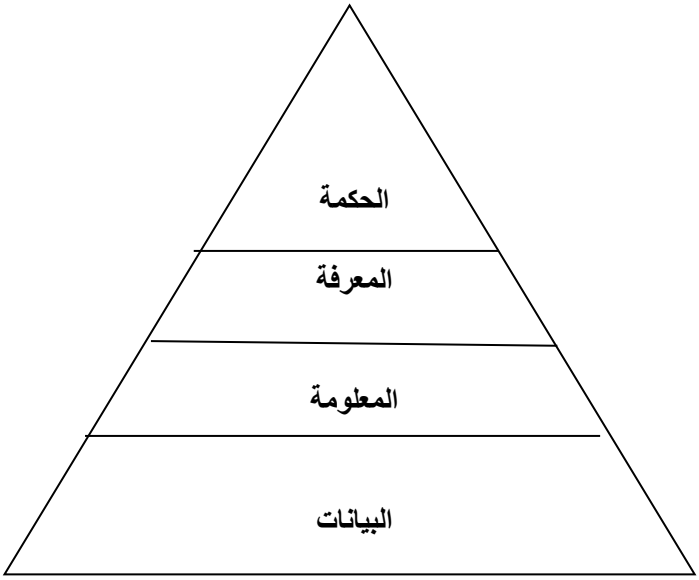


***Source :*** *LACHACHI Abdelheq (2011): La formalisation du Mangement Des connaissances Dans l'approcha Mangeriale, Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en sciences DE GESTION ,P14*

في الواقع البيانات، المعلومات، المعرفة والحكمة هي مفاهيم مختلفة والتي تشكل هرمية المعرفة.

حسب فوشر وآخرون، البيانات تعتبر تمثيل إجمالي غير معالج للحقيقة، أما المعلومة فهي المعطيات التي تم معالجتها بطريقة لها معنى.

المعرفة هي معلومة معالجة أو تم معالجتها بطريقة لها معنى، أما الحكمة فهي معرفة معالجة بطريقة لها معنى.[1]

[1] LACHACHI Abdelheq (2011): La formalisation du Mangement Des connaissances Dans l'approcha Mangeriale، Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en sciences de gestion، p14.

**الفرع الثاني: الفرق بين المعرفة والمعلومة**

هذا الجدول يعبر عن التفرقة بين المعرفة والمعلومة من خلال أربعة خصائص: الطبيعة، الإرسال، إعادة الإنتاج والقدرة.[1]

**الجدول رقم (01): الفرق بين المعرفة والمعلومة**

| | المعلومة | المعرفة |
|---|---|---|
| الطبيعة | ملموسة | غير ملموسة |
| الإرسال | بسيط، عن طريق الإلقاء | صعب، يحتاج إلى تعليم |
| إعادة الإنتاج | ينسخ بسهولة | صعب لأنها تعتمد على مستوى فهم كل فرد |
| القدرة | الحد من عدم اليقين | الفهم |

**المصدر**: العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، ورقة بحثية بعنوان: "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي, 9-11 سبتمبر 2013، استنبول، تركيا، ص02.

**الفرع الثالث: أنواع المعرفة**

هناك تصنيفات عدة للمعرفة كل منها يتناول مظهر من مظاهر المعرفة، أو تنظر للمعرفة من زاوية معالجتها لطبيعة المعرفة، ونوعية النتائج المتوخاة، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا هو الذي يصنف المعرفة إلى الأنواع التالية:

**1-المعرفة الصريحة:** يقصد بالمعرفة الصريحة معرفة المؤسسة، والتي تكون مخزنة في وسائل مادية مثل الأرشيف، والمعطيات والإجراءات، والمخططات والنماذج

[1] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، ورقة بحثية بعنوان: "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، 9-11 سبتمبر 2013، استنبول، تركيا، ص02.

والمستندات...إلخ) كما تعرف بالمعرفة المعلنة لأنها الشائعة والرائدة بين الأفراد، والمعروف مستودعها والمتاح الوصول إليها لكل من يعلم عنها أو يرغب في الحصول عليها.[1]

**2-المعرفة الضمنية:** هي المهارات الفردية والجماعية التي نجدها في القدرات أو الكفاءات، وتعرف أيضا بالمعرفة الكامنة لأنها مخزنة في عقول أصحابها ما لم يعبروا عنها بشكل من الأشكال.[2]

**3-المعرفة الخارجية والمعرفة الذاتية:** المعرفة الخارجية هي المعرفة التي يستمدها الفرد أو المؤسسة من مصادر خارجية عنه، إذ توجد في البيئة المحيطة، وتتجسد في التدفق المعرفي الذي ساهمت تقنيات الاتصالات والمعلومات في تسيير الوصول إليها، ويمكن الحصول عليها من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد سواء أثناء تلبية احتياجاتهم في مواقع العمل، أو في مناسبات الحياة الاجتماعية.

أما المعرفة الذاتية هي التي يكونها الفرد أو المؤسسة بجهده الخاص اعتمادا على قدراته الفكرية وطاقته الذهنية، وخبراته المختلفة، وتتمثل كذلك فيما يكونه المورد البشري من دوافع، ورغبات وأهداف واتجاهات، وقرارات، واختيارات وغير ذلك في ظل ظروف البيئة.[3]

**4-المعرفة التنظيمية:** هي كل شكل من المعرفة التي تتعامل بها المؤسسات والتي تنتج من تفاعل أفرادها، وحركتهم الذاتية في مباشرتهم للأعمال المكلفين بها، وفي تعاملهم مع البيئة المحيطة بالمؤسسة. فالمؤسسة هنا هي المنتجة للمعرفة والمستخدمة لها، حيث تتشكل هذه المعرفة من مجمل التجارب، والخبرات، والتوجهات والمعلومات والدراسات والقرارات

[1] محمد قويدري وسملالي يحضيه، أهمية المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي، السنوي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية 25-27 أبريل 2005، ص3.

[2] المرجع نفسه ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 5-6.

والسياسات والإستراتيجيات التي تكون القاعدة الفكرية التي توجه وتنظم أنشطة الموارد البشرية في المؤسسة.[1]

## المطلب الثاني: مفاهيم حول اقتصاد المعرفة

### الفرع الأول: نشأة اقتصاد المعرفة

تطرق الاقتصاد إلى ثلاث مراحل التي ميزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحا تسميه "التحولات الثلاث"، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولا إلى المجتمع المعرفي.[2]

وقد مر الاقتصاد الجديد (المجتمع المعرفي) بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: سادت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وعرفت بمرحلة معالجة المعلومات، أما المرحلة الثانية فسادت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وعرفت بمرحلة تقنية المعلومات، وفي ظل هاتين المرحلتين هيمنت أجهزة الكمبيوتر والتي كانت تستخدم كأجهزة قائمة بذاتها كل منها مستقل عن الآخر، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والتي تم من خلالها ربما أجهزة الكمبيوتر بالشبكات، أي أن المرحلة الأولى والثانية ركزتا على القوة الساحقة للحاسوب بينما ركزت المرحلة الثالثة على قوة الربط بالشبكات، وبعد إطلاق الانترنت في تسعينات القرن الماضي البداية الحقيقية لاقتصاد المعرفة.[3]

---

[1] محمد قويدري وسملالي يحضيه، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 2.

[3] محمد السعيد جوال. مختار رابحي. أحمد دروم: مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول: "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، المنعقد بجامعة حسيبة بوعلي (الشلف)، أيام 13-14 ديسمبر 2011، ص 3.

**الفرع الثاني: ماهية اقتصاد المعرفة**

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة في ظل هذا الاقتصاد أصبحت تشكل المكون الأساسي لمختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية إذ أصبح النمو يزداد بزيادتها، ووفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد (2000) فإن اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم، كما أن تكنولوجيات الاتصال والإعلام تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم، وكما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة.

وتعرف أيضا بـ: أين تكون عمليات إنشاء، نشر واستعمال المعلومات والتكنولوجيات أساسية في النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، فالاستثمار في المعارف يشير أساسا إلى الاستثمار في الميادين التي تنشئ المعارف مثل البحث والتطوير والبرمجيات، كما يشير أيضا إلى الابتكار والآليات والبنى التقنية التي تدعمه.[1]

وفي ضوء ما تقدم تحول مركز الثقل في اقتصاد المعرفة من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة، وعلى مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وعلى تنمية العقل البشري وتنمية مهارات وقدرات القوى العاملة، وما يتضمنه ذلك من دراسة عملية تراكم المعرفة وفهمها، وتنمية قدرات أبناء المجتمع ومهارتهم، وتقديم الحوافز لهم، لإنتاج المعرفة، وتطبيقها في شتى نواحي حياة المجتمع.[2]

[1] العشاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] أحمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص107.

## الفرع الثالث: أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة

### أولا: أهمية اقتصاد المعرفة [1]

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فالاقتصاديون الكلاسيكيون عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض والعمالة ورأس المال، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة، لتصبح أحد أهم عوامل الانتقال من الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة، كما أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار، ومن جهة أخرى تؤكد نظرية النمو الحديثة *(New growth theory)* أن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة، وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية.

ويرى (فليح حسن خلف) أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية:

- أن المعرفة العلمية، والمعرفة العملية والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1] بولصباع رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة. الإمارات العربية المتحدة –الجزائر– اليمن، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، سنة 2012، ص54.

- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والعلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة واضحة.
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي.

**ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة**

إن الاقتصاد الجديد "اقتصاد المعرفة" يتميز بخصائص متعددة يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- لا تمثل المسافات أيا كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضا صانع أو مبتكر لها.

[1] مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- أنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية، إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.[1]

**الفرع الثاني: تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونظام الإبداع**

**أولا: البنية التحتية لأنظمة المعلومات والاتصالات**

هذا المؤشر يقيس تقنية المعلومات والاتصالات من حيث الهواتف التقليدية والمحمولة، وعدد الحاسبات الشخصية المتوفرة في المجتمع، والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الانترنت أو التطبيقات الميدانية. ويقيس أيضا أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تساهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات ومستوى سيادة خدمات الحكومة الالكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتية

[1] مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

للمعلومات، وقد أوصى البنك الدولي في دراسته إلى أن الدول التي ترغب في التفوق في التكنولوجيات المتقدمة وتطبيقاتها يجب عليها أولا توفير البنية التكنولوجية المعلوماتية الأساسية.[1]

**ثانيا: أنظمة الإبداع الوطني**

والتي تأخذ المظاهر التالية:[2]

**أ-الأبحاث والتنمية:** حيث يتم استخدام قياسي مدخلات بشكل أساسي، النفقات المخصصة للأبحاث والتنمية، وفريق العمل المستخدم لأجل الأبحاث والتنمية، هذه المؤشرات تخضع لمدة طويلة، لعملية جمع منتظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية، ترتكز المعايرة على المبدأ الذي بموجبه تشمل الأبحاث والتنمية الاختبارية، لأعمال منجزة بطريقة منهجية بهدف زيادة مجموعة المعارف واستخدامها لتطبيقات جديدة.

**ب-براءات الاختراع:** براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لفترة محدودة ووفقا لشروط معينة، تستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع:

- التعدادات وفقا للأولية (البلد الذي يتم تقديم فيه الطلب الأول).
- التعدادات وفقا لبلد إقامة المخترع، تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.
- التعدادات وفقا لبلد إقامة مودع الطلب، تمثل التحكم بالاختراع.

[1] أبو القاسم حمدي، التنمية الإستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في إدارة الأعمال، سنة 2013، جامعة الجزائر 03، ص202.

[2] بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، سنة2010، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص19-20.

غير أن هناك حدود عديدة لاستخدام إحصائيات براءات الاختراع كمؤشرات لاقتصاد المعرفة، حيث لا يمكن أن تنل كل الاختراعات من الناحية التقنية براءة الاختراع، كما تقدم بحسب القطاع الصناعي، وحجم الشركات، والاختلافات القانونية في الدول.

**جـ-المنشورات العلمية:**[1] إن بيانات العلم الكمي للفهرسة ترتكز على عدد من المنشورات لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية، وتسمح بقيام ثلاثة أنواع من المؤشرات.

- مؤشرات ذات تركز علمي.
- مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.
- مؤشرات تأثير الأبحاث (عدد الشهادات) حسب المادة.

كما تسمح هذه المؤشرات بتحليل العلاقات بين النظام العلمي والمعرفة التكنولوجية.

**د-ميزان المدفوعات التكنولوجي:** ميزان المدفوعات التكنولوجي هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا غير المدمجة، وهي تضم أربع فئات.

- نقل الدراية والتراخيص.
- نقل الامتيازات والعلامات والنماذج.
- نقل الخدمات التقنية والدراسات الهندسية.
- الأبحاث ذات الطابع الصناعي.

[1] بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

**المطلب الثالث: مؤشرات بناء اقتصاد المعرفة**

هناك العديد من المؤشرات التي تبرز جليا تعاظم اقتصاد المعرفة، وقبل أن نتعرض لبعضها لابد من القول أن هذه المؤشرات تبرز في الدول المتقدمة بشكل أكثر وضوحا مقارنة بالدول النامية.[1]

**الفرع الأول: مؤشر التنمية البشرية**

**أولا: مؤشرات التعليم والكفاءات**

والتي تأخذ المظاهر التالية:

**أ-التعليم:** تسمح المؤشرات القائمة على التعليم بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة من خلال المرحلة التعليمية الرسمية، وذلك عن طريق مؤشرات مستوى تدريب العمالة، قياس مهارات الراشدين، قياس الخصائص الفردية للأشخاص، نسب تعليم المرأة وعملها.

أما المؤشرات القائمة على التدريب فهي ترتكز على بيانات الموارد المخصصة للتدريب من قبل أفراد أو شركات أو حكومات.[2]

**ب-الكفاءات والمهن:** وتعتمد على مؤشرات مخزون الموارد البشرية، وبدورها تضم:

- **الموارد البشرية المخصصة للعلم والتكنولوجيا:** هذه الفئة ممثلة في جميع العمال الذين يقومون بالأبحاث والتطوير مباشرة، وتشمل هذه الفئة على الأفراد ذوي الشهادات العليا في العلوم والتكنولوجيا وكذا الأفراد الذين لا يملكون أي شهادات عليا ولكنهم يمارسون مهنا تتطلب الكفاءات.

[1] محمد السعيد جوال، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص20.

- **المهن:** تدخل تحت سياق التصنيف الدولي للمهن، الذي يحدد 27 مهنة في 10 مجموعات مهنية وتقسم حسب معايير قاعدة حسب: قطاع النشاط، حجم المنظمات، الأقسام، المناطق، الجنس (ذكر أو أنثى). [1]
- **مؤشرات تنقل الموارد البشرية:** وفيها ما يلي:

✓ **بحوث حول القوة العاملة:** هذه البحوث تكون على شكل استبيانات تستهدف نسبة (0.5% إلى01%) من السكان حول قطاع العمالة في السنة الجارية والسابقة. وهي مؤشرات تركز على العمال ذوي الكفاءات المؤهلة جدا فقط.

✓ **الموارد الوطنية:** إحصاء حركة العمالة وفق بيانات إحصائية (بطاقات الموظفين)، وتعتمد على بحوث خاصة بحركة اليد العاملة والبحوث السنوية حول التنمية في المؤسسات وتأخذ عادة طابعا رسميا.

وتقيس هذه المؤشرات أيضا مستوى الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع، وكذا مستوى الاتفاق على التعليم بمراحله المختلفة.

**الفرع الثالث: مؤشر النظام الاقتصادي والحافز المؤسساتي**

يقيس جملة من المتغيرات التي تنطوي تحت أربعة أبعاد رئيسية أولها: عوائق التعريفة الجمركية من عدمها، وتقيس درجة التنافس القائمة في السوق، وثانيها: مستوى التنظيم، يقيس سياسات التحكم بالأسعار في السوق، والمراقبة المناسبة للمصارف وثالثها تطور التجارة، وتقيس محددات التجارة الخارجية المتصلة بآليات التطور في التجارة والأعمال. ورابعها: دور القانون، يقيس مقدار ثقة العميل، وقدرته على العمل والاستثمار ضمن قوانين المجتمع في ظل حوادث تنشئ عن جرائم اعتيادية أو ناشئة عن مظاهر العنف، ومدى

[1] أبو القاسم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

فاعلية السلطة القضائية إزاءها، وإمكانية تنفيذ العقود والالتزام بمضامينها، وأيضا يقيس حال التنمية الاقتصادية التي ترتكز على الناتج الإجمالي والتطوير البشري.[1]

**الفرع الرابع: أساليب قياس اقتصاد المعرفة**

تتمثل أساليب اقتصاد المعرفة فيما يلي:[2]

**1-أسلوب الاستبعاد:** يقيس هذا الأسلوب التأثيرات الاقتصادية للمعرفة أو لرأس المال الفكري، وذلك عن طريق استبعاد الدخل المتوقع من الأصول المالية والأصول الملموسة من عوائد سابقة و متوقعة، حتى لا يبقى إلا الأصل المعرفي، أي أن هذا الأسلوب يركز على احتساب العائد على الأصول غير الملموسة، وذلك بحساب العائد من الأصول غير الملموسة، وذلك بحساب العائد من الأصول غير الملموسة قبل الضريبة، ثم يتم مقارنة النتيجة مع متوسط العائد لعموم الصناعة التي يقع نشاط الشركة ضمنها، بحيث تعد الزيادة عن متوسط الصناعة عائد المعرفة الخاص بالمؤسسة الذي يمثل القيمة المضافة لمكاسب رأس المال الفكري.

وبعد تطبيق معدل الخصم على متوسط العائد بعد خصم الضريبة، يمكن الحصول على عوائد رأس المال الفكري، باستبعاد تأثير جميع الأصول الأخرى، وما يبقى بعد الاستبعاد، يمثل الأصل المعرفي، وبذلك يمكن الحصول على عوائد رأس المال الفكري في الشركات أو المؤسسات.

**2-أسلوب المؤشرات المتعددة:** يستخدم هذا الأسلوب لقياس رأس المال الفكري عن طريق نموذج يتكون من (14) مؤشرا، ومشتقاتها المتعلقة برأس المال الفكري، اشتهرت بنموذج "أدفنسون" و"مالون" الذي يوضح الأبعاد المختلفة لرأس المال الفكري.

---

[1] أحمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] المرجع نفسه، ص ص 217-222.

ومع صعوبة جعل هذا المقياس خطيا، بسبب الحاجة لحل حسابي معقد لجمع هذه المؤشرات، إلا أنه يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب لتقديم معلومات مفيدة على أساس المؤشر تلو الآخر، وذلك بالاعتماد على حاجة المدير أو المستثمر للمعرفة.

**3-أسلوب نماذج التكلفة:** اشتهر هذا الأسلوب على نطاق واسع في المحاسبة والإدارة لفهم وقياس مدى مساهمات المعرفة في إنتاجية الشركة، رغم بعض الصعوبات التي تواجهها ويفترض هذا الأسلوب أنه لفهم قيمة المعرفة لابد من حساب تكلفتها أو قيمتها السوقية، ولكن يصعب ترجمة سعر السوق بصورة مباشرة إلى قيمة تقدمها المعرفة، لأنه لا يوجد ارتباطا بين تكلفة الحصول على المعرفة وقيمتها، على أساس أن قيمة رأس المال الفكري لا تتبع بالضرورة تكلفة حيازته.

**4-أسلوب التركيز على المخرجات:** يعتقد بعض علماء إدارة المعرفة أنه من الصعوبة بإمكان تطوير مقاييس مباشرة وذلك معنى لقياس الأصول المعرفية، ولكن يمكن قياس مخرجات المعرفة فقط بالاعتماد على الفرض الذي يقول: إن المعرفة من حيث التعريف غير ملموسة وغير مدركة أو مرئية، ولكنها مسؤولة عن المخرجات دون تحديد وحدة مشتركة من المخرجات ليتم قياسها، ولذلك يتم قياس تأثيرات المعرفة فقط.

**5-أسلوب تناسب المعرفة مع القيمة:** ويركز على وجود علاقة مباشرة بين المعرفة والقيمة التي توجدها هذه المعرفة، وذلك بتتبع عملية تحويل المعرفة إلى مخرجات ذات قيمة، على أساس أن المعرفة لا تستهلك عند استخدامها لإيجاد القيمة المضافة.

**6-أسلوب Proschoch Inkblat:** يعتمد هذا الأسلوب على اشتقاق المدراء ومؤشرات مساهمة الأصول المعرفية عن طريق مراجعة مجموعة من مقاييس الأداء المرتبطة، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات التي تتناول الطبيعة الفعلية للعلاقة بين هذه المؤشرات حول ما يعتقده المدراء في عملية الإجماع العام.[1]

[1] أحمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص223.

## المبحث الثاني: عموميات حول الميزة التنافسية

يمكن أن يعتبر اقتصادا ما تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويمكن أداؤه جيدا إذا نما بسرعة أعلى من الاقتصادات الأخرى. كما أنه هناك اختلاف في نتائج المنافسة على مستوى المؤسسة ومستوى الاقتصاد. إن مضمون المنافسة على مستوى المؤسسة يعني وجود رابحون وخاسرون، أما على مستوى الاقتصاد فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، لأن نمو الصادرات يحدث طلبا على الواردات.

### المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية

#### الفرع الأول: تعريف التنافسية

حسب المنتدى الاقتصادي العالمي: "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

وحسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية: "التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".[1]

[1] محمد خضري، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص04.

**الفرع الثاني: مفهوم الميزة التنافسية**

لا يزال التوجه نحو إرساء قواعد محددة حول الميزة التنافسية مستمر، إذ أن الأبعاد والعناصر التي تتفاعل معها الميزة التنافسية متعددة ومتنوعة، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه، حيث أن هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

حسب Porter الميزة التنافسية تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لزبائنها، بحيث تقوم بتقديم سلع أو خدمات بتكلفة أقل، أو تقديم منتجات متميزة عن منافسيها، مع القدرة على الاحتفاظ بهذه الميزة.

ويعرفها david على أنها العملية التي يكافح فيها كيان ما، للتفوق على آخر وهذا الكيان يمكن أن يكون شخصا أو منظمة او دولة، والهدف هو الفوز ولكي تكون المنظمة منافسة ينبغي عليها أن توفر عدة عوامل مثل القدرة والرغبة في الفوز والولاء أو الالتزام وتوفر الموارد المحددة.[1]

وبالتالي يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها المركز الفريد طويل الأمد الذي تطوره المؤسسة من خلال أداء أنشطتها بشكل متميز وفعال (استغلال نقاط قوتها الداخلية)، بحيث تقدم منتجات ذات قيمة فائقة لعملائها (القيمة المدركة من طرف العملاء) لا يستطيع منافسوها تقديمها.

وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن يتم الاستناد إلى بعض الشروط، حيث يكون كل شرط مرهون بالآخر، وتتمثل هذه الشروط في الآني. أن تكون حاسمة، أي تعطي

[1] عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام، عمان، الأردن، 2015، ص ص 70-71.

الأسبقية والتفوق على المنافسين، وتتميز بالاستمرارية، بمعنى يمكن أن تستمر خلال الزمن، وأن يكون هناك إمكانية للدفاع عنها، أي يصعب على المنافسين محاكاتها أو إلغاءها.[1]

**المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات التنافسية ومحددات الميزة التنافسية**

**الفرع الأول: أنواع الإستراتيجية التنافسية [2]**

**1-إستراتيجية قيادة التكلفة:** يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية إذا استطاعت تخفيض تكلفتها في كل مجال من مجالات أنشطتها مع المحافظة على مستوى مقبول من النوعية بحيث تتمكن من بيع منتجاتها بأسعار أقل من تلك الخاصة بالمنافسين.

**2-إستراتيجية التمييز:** إن هذه الإستراتيجية تجعل المنتج أو الخدمة متفردا للعميل، بحيث يكون ذلك المنتج أو تلك الخدمة ذو جاذبية تنافسية في الصناعة، فإستراتيجية التمييز هي إستراتيجية تنافسية موجهة لسوق كبير الحجم، تنطوي على الابتكار والتطوير في المنتوج على النحو الذي يتم إدراكه مع أنه شيء فريدا أو مميز.

**3-إستراتيجية التركيز:** تتمثل الفكرة الأساسية من هذه الإستراتيجية في اختيار مجال تنافسي محدود داخل قطاع الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة، ومن ثم استخدام مداخل تحقيق الميزة التنافسية سواء المستندة على التكلفة أو التمييز وتركيز العمل فيها على ذلك القطاع، بهدف إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من العملاء.

[1] بوزناق عبد الغني، مساهمة الابداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص ص 59-61.

[2] المرجع نفسه، ص66-68-69.

**الفرع الثاني: محددات الميزة التنافسية [1]**

**1-حجم الميزة التنافسية:** يتحقق للميزة التنافسية قيمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تمييز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها، وبهذا تظهر مرحلة الضرورة أو بمعنى آخر الحاجة إلى تقدم تكنولوجي جديد لتخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة تمييز المنتج ومن هنا تبدأ المؤسسة في تجديد أو تطوير وتحسين الميزة الحالية أو إبداع ميزة تنافسية أكبر للمستهلك أو العميل.

**2-نطاق التنافس أو السوق المستهدف:** يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يحقق وفرات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة.

**المطلب الثالث: مصادر الميزة التنافسية**

**1-التفكير الإستراتيجي:** [2] إن تبني الفكر الإستراتيجي من طرف المديرين يمكنهم من الحفاظ على القدرة التنافسية لمؤسساتهم في ظل ظروف بيئية متغيرة باستمرار كتغير أذواق العملاء، زيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي المستمر والسريع.

**2-الإطار الوطني:** إن الإطار الوطني الجيد للمؤسسة يتيح لها قدرة الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية، لذلك نجد مؤسسات بعض الدول متفوقة ورائدة في قطاع نشاطها، بحيث تملك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة المتمثلة في الموارد البشرية، الفيزيائية المعرفية المالية، والبنية التحتية، فالحيازة على هذه العوامل يلعب دورا هاما في الحيازة على ميزة تنافسية قوية، ومن نتائجه إطار وطني محفز ومدعم لبروز مزايا تنافسية يمكن تدويلها.

---

[1] نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر، 1998، ص 86-88.

[2] لوزية قويدر، حبيبة كشيدة، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص7.

**3-الموارد:** يتطلب تجسيد الإستراتيجية، الموارد والكفاءات الضرورية لذلك حيث أن حيازة هذه الأخيرة بالجودة المطلوبة وحسن استغلالها يضمن لنا وبشكل كبير نجاح الإستراتيجية، ويمكن التمييز بين الموارد التالية:

**أ-الموارد الملموسة:** تصنف إلى ثلاث أنواع وهي:

- **المواد الأولية:** لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذا يجب على المؤسسة، أن تصنف اختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودها.
- **معدات الإنتاج:** تعتبر من أهم أصول الإنتاج والتي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات، لذا يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، تشغيلها وصيانتها، بهدف تحقيق فاعليتها لأطول وقت ممكن.
- **الموارد المالية:** تسمح بخلق منتجات جديدة وطرحها في السوق أو توسيعها في نطاق أكبر كفتح قنوات جديدة للتوزيع، لذا يجب على المؤسسة أن تحقق صحتها المالية، باستمرار وتحافظ عليها بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.

**ب-الموارد الغير ملموسة وتتمثل في:** [1]

**1-الكفاءة:** تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، باعتبار المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فالمؤسسة تتميز تكاليفها بالانخفاض إذا كانت تستحوذ على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية.

[1] سملالي يحضيه، نحو تسيير إستراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي الجديد للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 12-13 نوفمبر 2005، ص36.

**2-الجودة:** نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم، إذ لم يعد السعر العامل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول له القيمة التي يسعى للحصول عليها، هذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب البقاء في المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية.

**3-المعرفة:** تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسة في البيئة التنافسية المرتكزة على المعلومات والمعرفة، فلقد زاد اهتمام تلك المؤسسات المعتمدة على الأصول الفكرية القابلة للقياس كالمعرفة باعتبارها شرطا أساسيا ضمن سياستها الاستشارية، كما أصبح قياس القيمة الحقيقية للمعرفة أمرا ضروريا للمؤسسات ذات المعاملات الخاصة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية المتميزة...إلخ فالمؤسسات الناجحة هي التي تستثمر في ما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للاستفادة منها في عمليات الإنتاج السلع والخدمات أو في تطوير الهياكل والوظائف والعمليات.

**4-التكنولوجيا:** إن الاهتمام بالعامل التكنولوجي في تزايد مستمر، كما أن التغير التكنولوجي يؤدي إلى تحويل المنتجات الواسعة إلى منتجات متقادمة في وقت قصير، وفي نفس الوقت يمكنها أن تخلق العديد من الاحتمالات لظهور منتج جديد، وهكذا نجد أن التكنولوجيا يمكن أن تشكل تهديدا للشركة وفي المقابل تمثل الموارد داخلا قادرا على إنشاء ميزة تنافسية معتبرة واستحداث القيمة اتجاه العميل.

**5-الابتكار:** إن الانفجار المتزايد في عدد المؤسسات والذي صاحبه انفجار تنافسي على المستوى الوطني والعالمي أدى إلى تصاعد اهتمام المؤسسات بالابتكار والتركيز عليه، إلى درجة اعتباره الحد الأدنى في الأسبقيات التنافسية إلى جانب التكلفة والجودة، وأصبحت هذه القدرة على الابتكار مصدرا متجددا للميزة التنافسية وفي ظل الظروف التنافسية لم يعد الابتكار مقتصرا على المؤسسات الكبيرة والتي كانت تنظر إليه على أنه عملية التوصل إلى الاختراق –أي التقدم المفاجئ الذي يغير القطاع السوق والمنتج بل تعدى إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تنظر إلى الابتكار بمفهوم التحسين.

## المبحث الثالث: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية

كان للمتغيرات الاقتصادية والتقنية في العقود القليلة الماضية وبزوغ عصر المعرفة وتأثيراتها في إقامة نظام الأعمال العالمي الجديد الذي كرس التنافسية باعتبارها الآلية الأساسية لمنظمات الأعمال المعاصرة في حربها لاقتناص الفرص وغزو الأسواق في مختلف دول العالم والسيطرة عليها لتحقيق أهدافها في الأرباح والنمو.

### المطلب الأول: مجتمع وعمال المعرفة

#### الفرع الأول: عمال المعرفة

اختلف الباحثون في تعريفهم لعمال المعرفة فمنهم من ذهب لتعريفهم بأنهم الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات لإجراء الأعمال مما يؤثر على الكفاءة والإنتاجية، وذهب فريق آخر إلى تعريفهم بأنهم الأفراد الذين يضيفون القيمة لمنتجات وخدمات المؤسسة من خلال تطبيقهم لمعارفهم، وأضاف فريق ثالث بأنهم الأفراد الذين يستخدمون عقولهم أكثر من أيديهم لإنتاج القيمة. ولعل مرجع هذا الاختلاف يعود إلى عمل المعرفة الذي يتطلب الخبرات والإبداع والابتكار وتحويل الخبرات إلى معرفة تعزز من قيمة المنتجات أو الخدمات. [1]

ويتمتع عمال المعرفة في المهارات الأساسية الآتية: مهارات فكرية، مهارات إنسانية وشخصية ومهارات فنية.

يصنف عمال المعرفة في المؤسسة إلى خمس مجموعات هي:

- ✓ ممارسو المعرفة (العمالة التشغيلية).
- ✓ ريادو ومهندسو المعرفة (المستوى الأوسط).

[1] عبد الستار العلي، وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص353.

- ✓ الحالمون ذو الرؤية الثاقبة (المستوى الأعلى).
- ✓ مديرو المعلومات والبنية التحتية لإدارة العمليات.
- ✓ الزملاء الداعمون (السكرتاريا والمكاتب).

**ثانيا: جدارات عمال المعرفة**

ينبغي على عمال المعرفة أن يتمتعوا بالجدارات المعرفية الآتية: [1]

**1-التحديد العلمي للمعرفة:** من المنظور العملي المعرفة يمكن فهمها كنتيجة لعملية تعلم الحقائق وعلاقاتها بالوحدات والكميات.

**2-قدرات أساسية في إدارة المعرفة الجوهرية المتعلقة في أمرين:**

أ-التقويم الحرج للمعلومات والمعرفة من أجل التعلم والاتصال.

ب-اختيار المعلومات وبناء هيكل المعرفة التشاركية داخل الجماعات وتشجيع الانفتاح وتحفيزه وهذا يتطلب إدراك قيمة المعلومات والمعرفة والمهارات والقدرات التي تمكن الفرد من القيام بلعب دور فعال محفز.

**3-إبداع المعرفة:** القدرة على الاتصال والتعلم المستمر إذ يتم استخدام الخبرات هنا في عملية التعلم، وعملية الاتصال تتطلب الإصغاء للتعابير اللفظية، وفهم المكتوبة وإدراك دورها في عملية التفاعل الفعال في نقل المعرفة.

**4-تخزين المعرفة:** أن يمتلك الفرد قدرات البحث السريع في الوصول إلى المعرفة وتوجيه الآخرين للمشاركة فيها وتخزينها من قبل مستخدميها في وسائط التخزين المختلفة.

**5-توزيع المعرفة:** العمل الجماعي وإدراك قيمة المعرفة، عندما يتم مشاركة المعرفة فإن ذلك يتطلب القدرة على تطبيق المعرفة الجديدة، وجعلها بصورة منظمة عند الآخرين من

[1] عبد الستار العلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 354-355.

خلال دفعهم وتحفيزهم للعمل بروح الفريق، وإدراك قيمة المعرفة المتشكلة من فرق العمل، ومعرفة المؤسسة كإطار عام لإدارة المعرفة الفاعلة التي تبتكر حلول المشاكل وقرارات حلولها.

**6-تطبيق المعرفة:** إن تطبيق المعرفة الجديدة المتولدة يسمح بتعلم وفهم خبرات جديدة، ويتطلب ذلك قدرة على استخدام وسائط نقل المعرفة وأساليب دعم ثقافتها التشاركية التي تعزز من قدراتها الجوهرية في صياغة وتكاملية المعرفة مع الأنشطة الرئيسية التي تكمل عملية إدارة المعرفة.[1]

**الفرع الثاني: مجتمع المعرفة**

**أولا: تعريف مجتمع المعرفة**

تحدد لجنة الجماعات الأوروبية (2003) المجتمع القائم على المعرفة بأنه مجتمع يتميز بعدد من الاتجاهات المترابطة فيما بينها، منها مظاهر التقدم التي حققها هذا المجتمع في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وزيادة تركيزه على الابتكار على الصعيدين المؤسسي والوطني، وبناء اقتصادات للخدمات التجارية شديدة الاعتماد على المعرفة وإدارة المعارف، إضافة إلى التوجهات نحو العولمة وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية.[2]

ويعرف أيضا بأنه، المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة، وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع أنشطة المجتمع، سواء في الاقتصاد، أو في المجتمع المدني والسياسة، أو في الحياة الخاصة وصولا لترقية حياة الإنسان والمجتمع معا.[3]

---

[1] عبد الستار العلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 355.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الإستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، 2005، ص03.

[3] أحمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص159.

**ثانيا: متطلبات بناء مجتمع المعرفة**

هناك عدة مقاييس يمكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة يمكن إيجازها كالتالي:[1]

**1-كثافة الاتصالات:** وتقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مائة شخص، وسعة شبكة الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.

**2-التقدم التقني:** ويقاس بعدد الحواسيب، وعدد مستخدمي الانترنت، وحيازة الأجهزة الالكترونية مثل: أجهزة الفاكس والهواتف وما شابه من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات.

**3-الإنجاز التقني:** ويقاس بعدد براءات الاختراع، وعدد تراخيص استخدام التقنية، سواء المستوردة أو المصدرة، وحجم الصادرات للمنتجات التقنية العالية والمتوسطة منسوبا إلى إجمالي الصادرات.

**4-الجاهزية الشبكية:** وتقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعرفة في القطاعات الرئيسية الثلاثة: الحكومي والخاص والأهلي، ومدى تأهل الأفراد والأسواق، ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعرفة.

**5-استخدام وسائل الإعلام:** وتقاس بعدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتلفزيون والصحف والمجالات، وعدد ساعات الاستماع والمشاهدة ومعدلات القراءة، وبمعدلات استهلاك الورق وكذا بمدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية، منسوبا إلى المصادر الخارجية، مثل وكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.

**6-الذكاء المعلوماتي:** ويقاس بصورة تقريبية بعدد الجماعات الرقمية، وحلقات النقاش عبر الانترنت، وعناصر الربط بين مواقعها والظواهر المعرفية الأخرى الداعمة مثل: مشاريع

[1] أحمد علي الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-235.

التطوير الجماعية، الأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، وعدد اللقاءات العلمية، ونطاق الموضوعات التي تتناولها.

**7-الرقم القياسي للنفاذ الرقمي:** وهو رقم قياسي جديد على عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات، وهي البنية التحتية والاستطاعة المادية، والمعرفة النوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعارف والمعلومات.

**8-مدى الانخراط في حرة العولمة:** وهو مؤشر غير مباشر لقياس الفجوة المعرفية الرقمية، ويقاس عادة بمدى الاندماج في السوق العالمية من المحلية، ومدى تنافسية العنصر البشري عالميا، وحجم الاستثمارات الأجنبية، والمبادلات المالية عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية الصادرة والواردة.

**الفرع الثالث: أهمية الموارد البشرية ونوعيتها ومهاراتها في اقتصاد المعرفة**

إن الموارد البشرية تمثل أهمية استثنائية في عمل النشاطات الاقتصادية، وتنميتها وتطويرها، وبالذات في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة ذلك لأن الموارد البشرية هي التي تؤدي الدور الإيجابي الوحيد في القيام بذلك من خلال أنها هي التي تتولى مهمة توفير عناصر الإنتاج والموارد الأخرى هذه في العمليات الإنتاجية، وفي النشاطات الاقتصادية، وهي التي تعمل على تحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام لضمان تحقق أقصى قدر من الانتفاع منها بزيادة إنتاجيتها الاقتصادية وتنميتها وتطويرها، وهو الذي يستخدم هذه الموارد وعناصر الإنتاج الأخرى، وهو الذي يعمل على زيادة إنتاجيتها بحسن وكفاءة استخدامها، وبما يحقق زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وهذا الذي يجعل الإنسان العنصر الإيجابي الوحيد بين عناصر الإنتاج وموارده في القيام بالعمليات الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية، خاصة وأن عناصر الإنتاج والموارد الأخرى المستخدمة في ذلك هي عناصر سلبية، أي أنها عناصر تتلقى تأثير الإنسان عليها، وتستجيب لتحركه وتأثيره

عليها، وبحيث يزداد إسهامها في الإنتاج والموارد الأخرى، إذ أن الإنسان يمكن أن يحدث تطويرا وتحسينا في الموارد الطبيعية المتاحة، وبالإضافة إلى ما هو موجود منها، أو إضافة استخدامات جديدة لها، تزيد درجة الانتفاع الاقتصادي منها، إضافة إلى أنه يمكن أن يوجد موارد جديدة اعتمادا على مصادر التمويل المختلفة الذي هو مرتبط بعمل الإنسان ونجهده وسعيه لتوفير الموارد وعناصر الإنتاج الأخرى الطبيعية والمادية والمالية اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية هذه كافة، وتنمية هذه الموارد وعناصر الإنتاج الأخرى، وحسن استخدامه لها بزيادة كفاءته في استخدامها وبما يحقق زيادة إنتاجيتها، وزيادة درجة انتفاعه اقتصاديا منها.[1]

**المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة**

تعريف التنمية المستدامة: تعرف اللجنة العالمية التنمية المستدامة بأنها: التنمية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.[2]

يعيش العالم الآن عصر التحول الكبير في عالم الاقتصاد والتجارة، وبات واضحا تأثير التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال المعلومات، حيث تغيرت الكثير من المفاهيم والنظريات الاقتصادية، وهياكل المؤسسات الاقتصادية والتي أعادت النظر في خططها المستقبلية بناءا على واقع عصر الاقتصاد المعلوماتي، ومجتمع الاقتصاد المعلوماتي الذي تعيشه اليوم إنما هو نتيجة التحول من مجتمع ذي اقتصاد صناعي يكون رأس المال هو المورد الأساسي والإستراتيجي، ويرى البعض أن الحضارة الحالية قد تحولت من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معرفي.

[1] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدار الكتاب العالمي، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، سنة2007، ص ص 79-80.

[2] أحمد عبد الله صالح الذبابات، دور الاقتصاد المعرفي في اعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الاردن، جامعة اليرموك،2007، ص56.

إن الثورة العلمية التقنية أحدث تغيرا عميقا وشاملا له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد والجماعات والأمم والشعوب الإنسانية كلها، لذا فإن التغير الضخم الذي حل بالعالم منذ بداية الثورة المعلوماتية، والتغير المذهل الذي يحل بالعالم، يملي مهمات ضخمة على العالم، وإدراك طبيعة هذا التغير وتبيان مخاطره، ورسم سبل استيعابه وتمحيصه وقيادته والتخطيط له، بغية تكيف الناقد معه من جانب، وتطويره نحو الأفضل من جانب آخر.

وإذا كانت المعلومات سلطة فإن مراكز المعلومات هي منافذ تسويق هذه السلطة، وخدمات المعلومات هي وسيلة الترويج لها، وإذا كانت المعلومات ثروة، فإنه لا قيمة لها إذا لم يتم استثمارها، فعلى عاتق مؤسسات ومراكز المعلومات يقع الطلب على الأساس في سلسلة الجهود الرامية إلى تحويل المعلومات إلى معرفة، وإذا كانت طاقة فإن هذه المؤسسات أيضا مسؤولة عن توفير مقومات تحويل هذه الطاقة إلى قوة دفع في خدمة برامج وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.

إن توافر المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها يمكن أن يكون له دوره الفاعل في إعداد قطاعات التنمية، وتنمية قدرات الأفراد والمجتمعات، كما أن توفير المعلومات المناسبة للتنمية الشاملة، يتطلب إدراك الموارد البشرية في كافة القطاعات.[1]

وتلعب المعلومات دورا هاما في التخطيط للتنمية المستدامة لقد صنفت المعلومات التي يحتاج إليها المجتمع بفئاته جميعا إلى أربع فئات رئيسية وتعد من مقومات الحياة الأساسية وهي: معلومات نفعية أو اجتماعية، معلومات تثقيفية لتوسيع مدارك القدرة، ومعلومات مهنية وهي لازمة لتمكين الفرد من القيام بأعباء المهنة، ومعلومات تعليمية كالمقررات الدراسية الأكاديمية.

[1] أحمد عبد الله صالح الذبابات، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-69.

ويؤثر الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة من خلال رأس المال البشري الذي أصبح يشكل ميزة تنافسية في هذا الاقتصاد، وذلك من خلال المعلومات والمعرفة نقلا وإنتاجا وتطويرا دورا هاما ورئيسيا في التنمية المستدامة بمختلف القطاعات.[1]

**المطلب الثالث: متطلبات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اقتصاد المعرفة**

إن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تحقق، وبصورة واسعة، وفعالة من خلال ما يلي:[2]

1-وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة ومحددة مسبقا للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي، وتحدد مجالاته، وأهدافه، وبالشكل الذي يراعي فيها أولويات المجتمع، وظروفه بالشكل الذي يجعل نشاطات البحث العلمي أكثر نفعا ومردودا للدولة والاقتصاد ككل. وبالشكل الذي يمكن أن يحقق أقصى إسهام ممكن في نموه، وبالذات فيما يتصل بالتكنولوجيات المقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة في المجالات كافة.

2-وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحيث توفر لها الإمكانات التي يتطلبها من علماء وباحثين، ومستلزمات ومعدات، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بشكل واسع، وبفاعلية، وكفاءة.

3-توفر البيئة العامة الملائمة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحوث العلمية، وأهميتها المرتبطة بالمعرفة التقنية، وخصوصا المتقدمة منها، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة حاليا، ولاحقا، بحيث يتاح من خلالها تطور نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد ونموه، وبأقصى قدر ممكن.

---

[1] أحمد عبد الله صالح الذبابات، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص134-136.

5-ربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحيث تحقق نتائج نافعة وملموسة من نتائجه، وبالشكل الذي يحفز على القيام به، وتحقيق عوائد ومردودات من قبل الحكومات، والجهات الخاصة، وبالذات المشروعات الاقتصادية التي تتحقق نتيجة لها تطور أدائها، ورفع إنتاجيتها وخفض تكاليفها، وتحسين نوعية إنتاجها، وزيادة هذا الإنتاج ومن ثم زيادة قدراتها التنافسية، من خلال التجديد في نشاطاتها، وفي أساليب وسائل أدائها لنشاطاتها.

6-تطوير التعليم كما ونوعا، وبالذات من خلال زيادة ربطه بالمجالات التعليمية، وبخاصة الإنتاجية منها، وبالشكل الذي يتيح توفر العلماء والباحثين الذين يتم إعدادهم وتكوينهم من خلال النظام التعليمي للقيام بمهمات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وخصوصا ما يتصل منه بمجالات التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

7-تطوير الحوافز المادية، والاعتبارية للعاملين في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبحيث لا يكون مجالا يتم من خلاله استبعاد وتجميد قدرات العلماء والباحثين، بل ينبغي توفير المكانة والرعاية من قبل المجتمع، وبالشكل الذي يدفعهم على بذلك الجهود التي قد تستغرق وقتا طويلا، وقد تعثر جهودهم ولحين التوصل إلى نتائج ملموسة.

8-اعتماد صيغ واتخاذ إجراءات يتم من خلالها ضمان الانتفاع من النتائج التي تحققها جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير عمل مؤسسات المجتمع ومشاريعه، ونشاطاتها بالشكل الذي يقود إلى استخدام نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبها يقود إلى تشجيع القيام بنشاطات هذا البحث بمدى أوسع، وفاعلية أكبر.

9-تسيير سبل الإطلاع على المعلومات، وعلى نشاطات البحث العلمي التي تتحقق في العالم وبشكل واسع ومتزايد وبالذات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة حاليا وخاصة في الدول المتقدمة.

10-التعاون بين الدول النامية سواء كانت مجموعات إقليمية أو الدول النامية في إطار التكفلات الموجودة، أو التي توجد فيما بينها بالشكل الذي يساعد على إتاحة المعلومات وتطوير الاتصالات، والبنية التحتية والتعاون من أجل توفير القدرات البشرية والفنية والمادية والمالية للقيام بنشاطات البحث وبالذات نتيجة الحاجة لتوفير قدرات أكبر لذلك في ظل اقتصاد المعرفة حتى تتحقق هذه النشاطات بمدى أوسع، وبكفاءة أعلى، وفاعلية أكبر، وبما يحقق تطور اقتصادات الدول هذه، ونموها.

11-ضرورة التركيز على كافة أنواع البحوث، وبالشكل الذي يتناسب مع أهميتها، وأولويتها، وبدون افتقار التركيز على أي منها، يحكم الترابط الوثيق فيما بين أنواع هذه البحوث، حيث أن الاهتمام بالبحوث الأساسية والتأكيد عليها يعتبر أمر ضروري للبحوث التطبيقية التي يتم من خلالها تحويل نتائج البحوث الأساسية إلى واقع فعلي عن طريق استخدامها في المجالات العلمية، وبالذات الإنتاجية منها.[1]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص137-138.

## ملخص الفصل الأول

من خلال ما سبق تبين لنا أن العصر الذي نعيشه يعطي أهمية كبيرة لعنصر المعرفة، فكل ناحية من نواحي الحياة إلا وتتعامل مع المعرفة في كل تعاملاتها، ومثل ذلك في الجانب الاقتصادي والثقافي والسياسي حيث أصبحت المعرفة سلاحا قويا يتم تسخيره خدمة لأهداف كل طرف، ومن هذا المنطلق كان لزاما على منظمات الأعمال أن تتخذ منهجا مواكبا لتلك التغيرات وتتكيف مع طبيعة البيئة المتسارعة، وتشير كل المعطيات إلى أن زمن الاقتصاد الصناعي واعتماد الكثير من الدول على التصنيع بمفهومه الآلي قد ولى، ليترك المساحة لهيمنة الطرف الذي يحوز على معرفة أكبر.

وتوصلنا أيضا إلى أن القيمة الحقيقية للمؤسسة تكمن في قيمة كفاءتها الفردية والجماعية كرأسمال بشري، وقدرة توظيفها للمعرفة الكامنة فيه، وتحويلها إلى تطبيقات تحقق لها أداء متميزا عن منافسيها وبالتالي تحسين قدراتها التنافسية، فالتسيير الفعال لهذه الكفاءات يعد محددا أساسيا لأداء وفعالية المؤسسة الاقتصادية.

# الفصل الثاني

## دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجزائر

**تمهيد**

لم تترك فرنسا بعد رحيلها العسكري، رغم احتلالها للجزائر 132 سنة كاملة ورغم أنها كانت رائدة في الثورة الصناعية، بنية تحتية اقتصادية، إلا بعض الرتوش الصغيرة إلى سرعان ما أممتها الدولة الجزائرية ثم حولتها إلى مؤسسات وطنية للمساهمة في معركة البناء والتشييد.

ونظرا لحداثة التجربة وقلة وكثرة التحديات والحكومات المتغيرة والتقلبات المتتالية محليا ودوليا، انتقلت مؤسساتنا في أقل من نصف قرن من التسيير الذاتي في الستينات إلى التسيير الاشتراكي والتخطيط المركزي في التسعينات ثم عملية إعادة الهيكلة (العضوية في بداية الثمانينات والمالية في نهايتها)، لتدخل بذلك عهد الاستقلالية، تمهيد للخوصصة والشراكة التي تشهدها حاليا منذ انتصاف عقد التسعينات من القرن الماضي في محاولة للتأقلم مع العولمة بشقيها المالي والاقتصادي.

وبمقارنة الجزائر ببعض الدول كالمجاورة مثلا، نجد أنها تختلف عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة التي قفزت بالبشرية في عصر وجيز إلى إيقاف من التقدم الرقمي والرخاء، بفضل التركيز العالمي على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة.

وبهذا الفصل سنتطرق إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وكذلك إلى مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر، وعلاقتها بتحسين الميزة التنافسية للجزائر.

## المبحث الأول: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق والاقتصاد المعرفي واشتداد المنافسة في السوق العالمية، وجدت نفسها مجبرة على بذل المزيد من الجهود للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره أهم معالم التنمية الاقتصادية الحديثة، وخاصة مع ميلاد التجارة الإلكترونية كنمط حديث للمبادلات التجارية الذي تخطى كل الحدود وزادت معدلاته على الساحة الاقتصادية العالمية، وكل هذه التغيرات تقتضي ضرورة توفير بنية تحتية متطورة لاقتصاد المعرفة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، ومن خلال هذا المبحث سنتناول واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر.

### المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري[1]

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الاستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبر للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

إن الواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا، لذا سنحاول أن نتطرق إلى المراحل التالية:

[1] بومدين(م) حوالف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 و22 ماي 2002، ص ص7-8.

**1-مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري:**

خرجت الجزائر من الحرب 1962 واقتصادها شبه مدمر، فبعد الاستقلال غادر العاملين لإدارة المراكز الحساسة مناصبهم تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، حيث غادر خلال 6 أشهر 800 ألف شخص. وكان القصد من وراء هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة، الفقر،...إلخ.

تزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذو القرارات التفكير في خلق شركات وطنية، ففي سنة 1965م مثلا تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، إن هذه الشركات وغيرها اعتبرت آنذاك كأدوات أساسية لتحقيق استراتيجية التنمية وخلال فترة أصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها والتي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية لأن هناك أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عدة عوامل من بينها:

- قلة الإطارات ونقص الخبرة
- تلبية المطالب الاجتماعية.
- خلق شروط الاستقرار السياسي.

فبهذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب إنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا ما دفع بالسلطة إلى تغيير نمط آخر للتسيير.

**2-مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري:**[1]

اعتمدت هذه المرحلة على أساس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة (المسير، المنتج).

إن العجز المالي الإجمالي الذي عرفته المؤسسات الاشتراكية خلال هذه الفترة واضح إذ أنه ارتفع من 408 دج سنة 1973 إلى مليار و880دج في 1978 ومنها يظهر اتساع العجز، حسب هذا يكتشف بأن المؤسسة لا تعيش بفائض مالي محقق ولكن بكشوفات بنكية عادة ما يصدم التطور الاقتصادي بندرة الموارد المالية التي تحدد من إنتاج المواد البسيطة كمواد البناء.

فنتائج تطبيق هذا الأسلوب تظهر أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولازالت في يد الجهات الوصية وانتهى هذا النظام بالفشل وانتشار للبيروقراطية.

**3-مرحلة التسيير الرأسمالي للاقتصاد الجزائري:**

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته بالإضافة إلى التسيير السيئ للمؤسسة ولأجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثمة تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة، وفي بداية 1988 بدأت مرحلة تطبيق بعد دراسة ومشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها.

[1]- بومدين(م) حوالف رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص09-10.

**4-مرحلـــة اقتصـــاد الســـوق:** عرفـت العشـرية الأخيـرة مـن القـرن الماضـي مرحلـة خطيرة، لم تعرف البلاد انزلا قات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع وهجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، ولكن رغم هذا وذاك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمر مسؤولي القطاعات الاقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة.

وفي سنة 1990م أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقروض، فمن خلال هذا القانون أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني وهنا توجهت الدولة نحو ما يسمى باقتصاد السوق الذي يستند إلى مبدأ كمال السوق وهذا المبدأ مفاده سيادة الحالة الطبيعية للسوق ونعني بها المنافسة الكاملة، وفيه يكون تدخل الدولة ما هو إلى دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات.

اما الوضعية الاقتصادية بعد 1998، فتميزت بالنجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الالفية الى حد ما، وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية.

**المطلب الثاني: بروز اقتصاد المعرفة في الجزائر**

ابتداء من 2002، شرع معهد البنك العالمي في تطبيق برنامجين مهمين تمثلا في الاقتصاد القائم على المعرفة والمعرفة من أجل التطوير، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تم وضع برنامج عمل من أجل تحديد الرهانات الناتجة عن اندماج هذه الدول في اقتصاد المعرفة وكذلك تحديد الاحتياجات من خلال تشخيص وضعية هذه الدول والمساهمة في وضع خطة عمل وبرنامج من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة. وبالنسبة للجزائر، فقد اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2003 بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، ومنذ ذلك الحين عملت الجزائر على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتوج الذي لا ينصب، والمتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت الجزائر على تحسين كافة مكونات المجتمع وبالأخص الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة في 2004 بجامعة ورقلة، والملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة وتنافسية المؤسسات في 2004 بجامعة بسكرة، وكذلك الملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع شبكة MAGHTECH والجمعية الجزائرية من أجل التحويل التكنولوجي A2T2). تحت عنوان: "الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟ في 2006 حيث عملت هذه التقنيات على جمع جميع الأطراف من باحثين جامعيين وخبراء ومسيري مؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد، وقد تميزت هذه الملتقيات بدعم الحكومة من خلال حضورها الرسمي ممثلة في الوزير المكلف بالبحث العلمي وكذلك الوزير المكلف بالتنمية

المحلية، هذه خطوات ساهمت بشكل كبير في تحسين الأطراف المعنية بأهمية هذا الاقتصاد وخصوصا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر.[1]

**المطلب الثالث: لماذا اقتصاد المعرفة في الجزائر**

لقد تمت المصادقة على مخطط عمل في المؤتمر الدولي لمجتمع المعلومات الذي انعقدت دورته الأول في سنة 2003، والدورة الثانية في تونس سنة 2005، بهدف الانتقال التدريجي لاقتصاد المعرفي كما يحتوي المخطط على الإجراءات الممكن إنجازها في آفاق 2015 نذكر من بينها:[2]

- ربط القرى ومراكز البريد والمتاحف والمراكز الثقافية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وإنشاء نقاط اتصال جماعية.
- ربط المكتبات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتأسيس مكتبات افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي واللغوي.
- ربط المنظمات التعليمية بالإنترنت (مع تكييف البرامج التربوية) وربط المستشفيات والجامعات ومراكز البحث بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- توفير النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال لأكثر من نصف سكان المعمورة.

لذا اعتمدت الجزائر على امتلاك هذه التكنولوجيات بقوة، وانتهجت استراتيجيات وطنية جد طموحة أبرزها استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.

لقد هيئت الجزائر حقا، في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصالات منذ سنة 2000 محيطا قانونيا ومنظماتيا محفزا لروح المنافسة ومساعدة على تحسين الاستفادة من

[1] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك–دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، إشراف الدكتورة بن حمودة فطيمة، جامعة الجزائر، سنة 2011–2012، ص88–89.

خدمات الاتصالات لاسيما في الهاتف النقال، لكنه في المقابل لم تنتهج استراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي.

يتم قياس التقدم المحرز في تشييد مجتمع المعلومات وتقييم وضعية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال عموما من خلال جملة من المؤشرات المقارنة تمكن من تحديد مكانة بلدنا على الساحة الدولية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مؤشر الجدوى الرقمي.
- مؤشر النفاذ الرقمي.
- مؤشر التحضير الإلكتروني.
- مؤشر نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- مؤشر التحضير فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية.

يتضح من تحليل مكانة بلدنا ورغم المشاريع الهامة التي هي بصدد إنجازها حاليا، ولعل أبرزها مشروع الحظيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله نحو 30 كلم غرب العاصمة، والذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع ومع ذلك فهي خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح، خاصة وأنه من المقرر تشييد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن الهدف منها تطوير التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال آليات متعددة نذكر منها:

البحث والتطوير المتخصص، التكوين، إنشاء محاضن للمؤسسات...إلخ.

## المبحث الثاني: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر

مع قدوم ظاهرة العولمة واشتدادها تشهد توجها عالميا نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والذي جاء بدوره إثر ثورة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والجزائر كغيرها من الدول مستها هذه التغيرات والتوجهات وهو ما يتطلب الكثير من الجهود من طرف الدولة المؤسسات والأفراد وذلك على كل المستويات: التربية، التكوين الابتكار...

بدوره هذا الاقتصاد القائم على المعرفة يطرح العديد من الصعوبات بخصوص تقييميه، ومنحه مظهر كميا وقياسه انطلاقا من المؤشرات الواردة ضمن تقارير منظمة التعاون والتنمية حول الاقتصاد القائم على المعرفة، سنحاول قياس هذه المؤشرات في الجزائر.

### المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية هي: دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، دليل التعليم، وكذلك الناتج الداخلي الخام.

**1-تطور عدد السكان:**

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2016، 40.6 مليون نسمة. عرفت سنة 2015 ارتفاعا محسوسا في عدد الولادات الحية، حيث تجاوز للمرة الثانية عتبة المليون ولادة. كما عرفت هذه السنة ارتفاعا في عدد الوفيات وانخفاضا معتبر في عدد الزواجات مقارنة بالسنة الماضية، والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان ونسبة النمو الطبيعي انطلاقا من سنة 2000.

**الجدول رقم (02): التطور الكلي للسكان والنمو الطبيعي بالجزائر.**

| السنة | 2000 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان (بالألف) | 30416 | 34561 | 35268 | 35978 | 36717 | 37495 | 38297 | 39114 | 39963 |
| النمو الطبيعي (بالألف) | 449 | 663 | 690 | 731 | 748 | 808 | 795 | 840 | 858 |
| معدل النمو الطبيعي% | 1.48 | 1.96 | 1.86 | 2.03 | 2.04 | 2.16 | 2.07 | 2.15 | 2.15 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر، 2015**

(WWW.ONS.DZ) تاريخ الاطلاع 11 افريل 2017 على الساعة 19:15.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن هناك تطور في عدد السكان في الجزائر مع ارتفاع طفيف في معدل النمو الطبيعي، كما أنه سجل ارتفاعا طفيفا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة حيث بلغ 77 سنة 2013، وهو ما يمكن أن نفسره بتحسن الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمع الجزائري على العموم. وفي ظل رغبة الجزائر في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فإن الارتفاع المستمر لعدد السكان بالجزائر دليل مباشر على تحسن الظروف المعيشية بما ينعكس إيجابا على الميزة التنافسية للجزائر، حيث أن الطبيعة الديموغرافية للمجتمع الجزائري في غالبيته عبارة عن فئة الشباب التي تشكل أساس تطور المجتمع وهذا ما يمثل مصدرا مهما للميزة التنافسية في حالة ما إذا وصف بشكل مثالي.

## 2-تطور التعليم في الجزائر

### أ- نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالجزائر

**الشكل رقم (02): تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالجزائر**

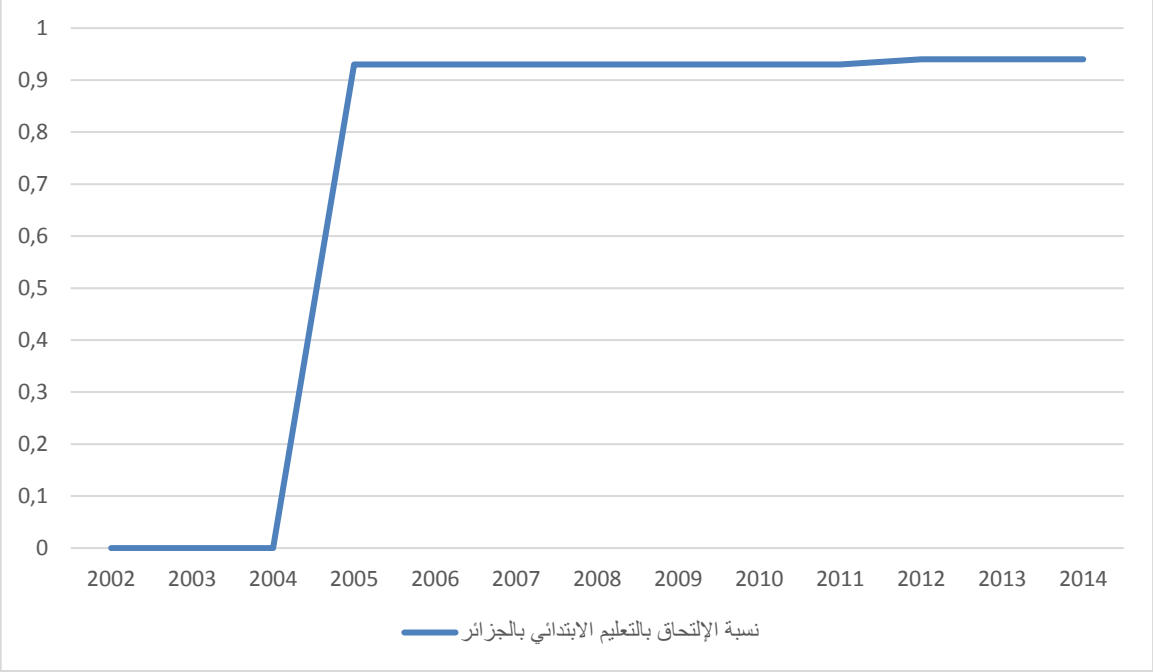


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

(Data.albankaldawli.org) تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 افريل 2017 على الساعة 18:30.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أخذت منحنا تصاعديا وهو ما نفسره على أساس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في القضاء على الأمية من خلال فتح العديد من المدارس على مستوى جميع مناطق الوطن، ونظرا لأهمية التعليم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فقد اتخذت الحكومة سياسة مجانية، وإجبارية على كل طفل بلغ 6 سنوات، وفي السنوات الأخيرة أقر قانون يجزم بشكل فعال في رفع نسبة المتمدرسين إلى أن وصلت إلى 98% في سنة 2011.

كما شهد التعليم الثانوي في الجزائر قفزة نوعية في عدد المتمدرسين بالثانويات الجزائرية، فبعد أن كان أدنى من المعدل العربي قبل سنة 1983، فإنه ارتفع بعد هذه السنة ليتجاوز المعدل العربي إلى أن بلغ 81% سنة 2004، كما وصل عدد التلاميذ المتمدرسين في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2010 إلى حوالي 1170645 تلميذ، وهذا نتيجة للإجراءات السالفة الذكر وحسب الشكل (2).

**ب- نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بالجزائر:**

**الشكل رقم (3): تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بالجزائر.**

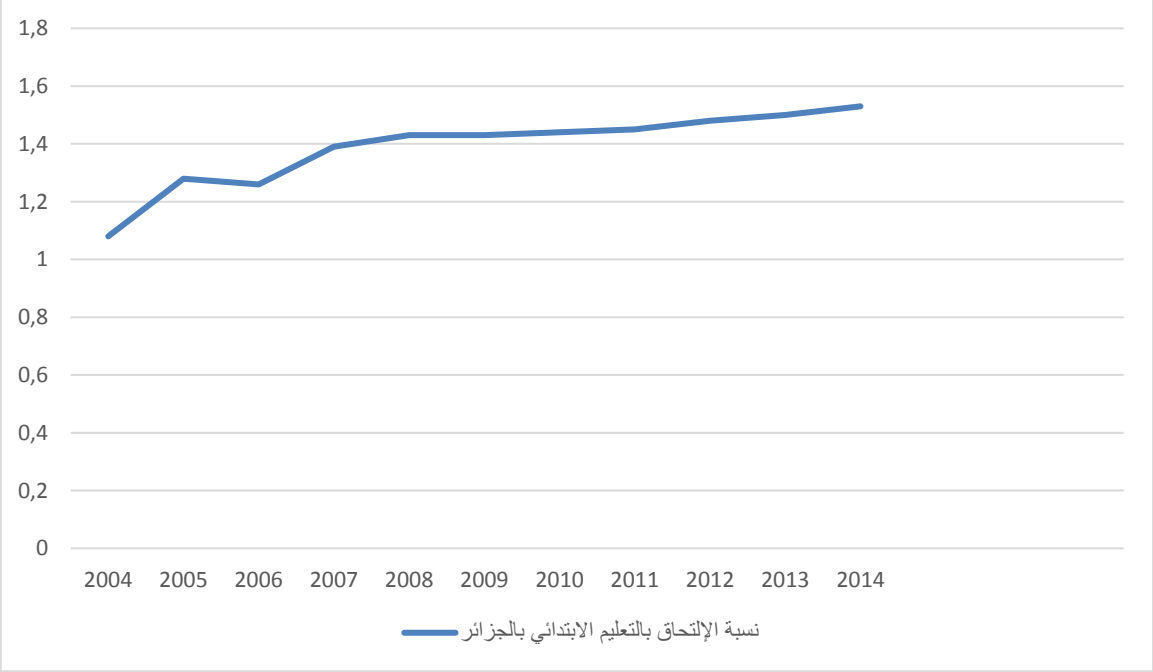


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

(Data.albankaldawli.org) تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 افريل 2017 على الساعة 19:20.

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد وهذا حسب الشكل (3)، حيث تضم شبكة التعليم العالي في الجزائر 106 مؤسسة موزعة عبر 48 ولاية، 50

جامعة، 13 مركز جامعي، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدارس وطنية عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة، ملحقتين.[1]

### 3-تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام:

**الجدول رقم (03): تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الناتج الداخلي الخام (بالدولار الأمريكي) | 85.33 | 103.20 | 117.03 | 134.98 | 171.00 | 137.21 | 161.21 | 200.01 | 209.05 | 209.70 | 213.52 | 166.84 |

**المصدر:** (www.bank-of-algeria.dz) تاريخ الاطلاع 18افريل2017 على الساعة 20:14.

**الشكل رقم (04): تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.**

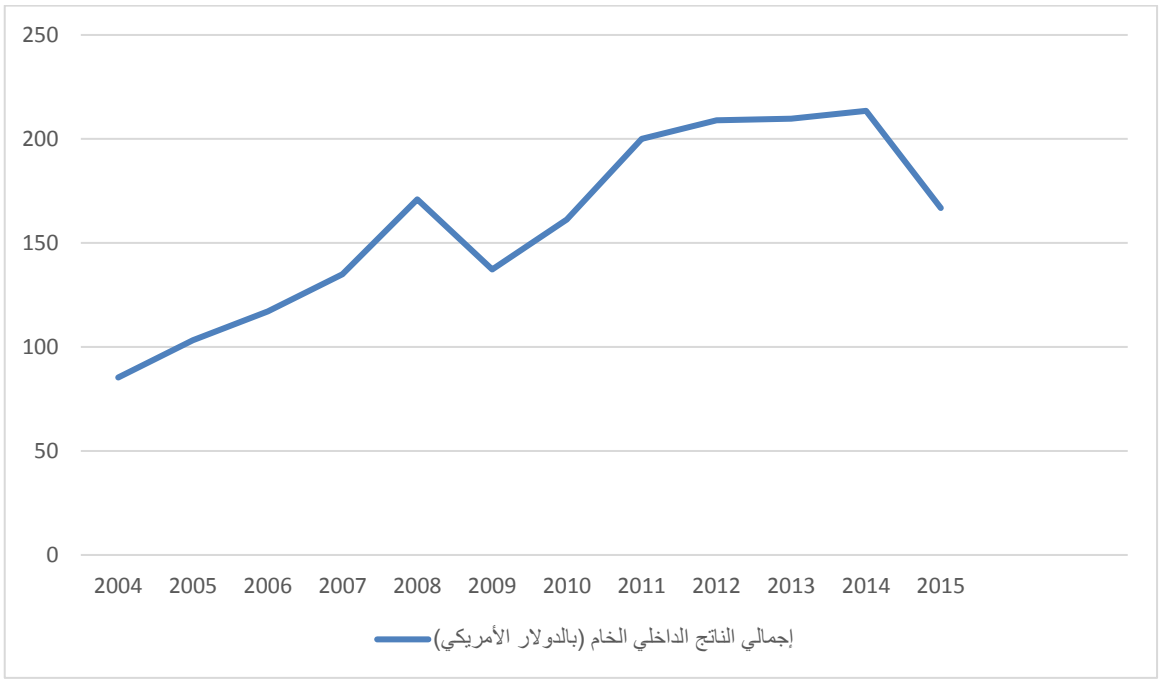


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، 2016.

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر www.mesrs.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 01-03-2016 على الساعة 20:00.

**-تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:**

**الجدول رقم (04): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة تطور كمية الفرد من إجمالي الناتج المحلي | 2.96 | 4.47 | 0.25 | 1.85 | 0.78 | 1.10 | 1.78 | 0.99 | 1.41 | 0.79 | 1.81 | 1.98 |

**المصدر**: (www.bank-of-algeria.dz) تاريخ الاطلاع 18افريل2017 على الساعة21:20.

**الشكل رقم (05): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام**

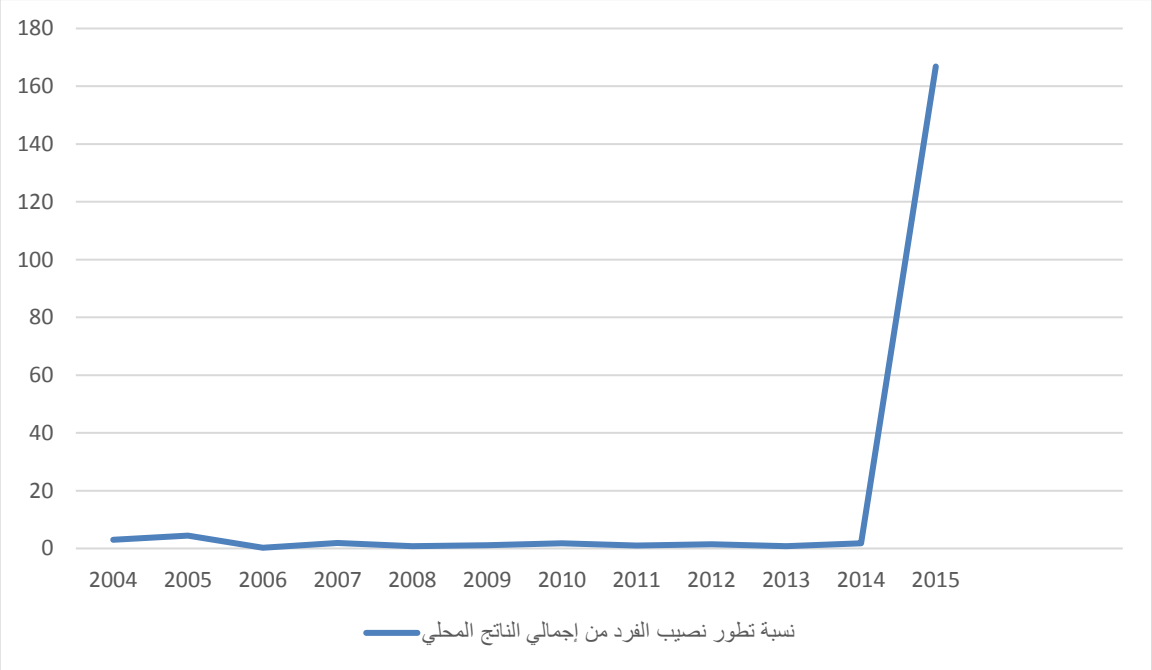


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر 2016.

من خلال الجدول والشكل المتعلقين بتطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر، نلاحظ تطورا ملحوظا لهذا الأخير منذ سنة 2004، ويرجع ذلك أساسا إلى تطور المحيط الاقتصادي والاجتماعي للجزائر والاستقرار السياسي الذي عرفته البلد من جهة وارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا في أسعارها، بما ينعكس

إيجابا على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث عرف هذا المؤشر تذبذبا في الآونة الأخيرة، لكن من الملاحظ أنه وبعد تراجع أسعار المحروقات على المستوى العالمي بداية من 2004 فقد عرف هذا المؤشر تراجعا رهيبا بما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني مما جعل الحكومة تعمل جاهدة من أجل الخروج من التبعية للمحروقات، وقد كان من بين الحلول المقترحة هو ضرورة توجه الدولة لاستثماراتها في الموارد الفكرية والمعرفية بدلا من الموارد الملموسة كأسلوب تسعى من خلاله الدولة إلى تنويع اقتصادها خارج المحروقات بما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية دائمة وفي هذا الصدد فعلى سبيل المثال قامت الحكومة باستحداث وزارة منتدبة خاصة بالاقتصاد الرقمي وذلك سنة 2016.

أما نصيب كل فرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر فقد شهد تطورا ملحوظا، وذلك راجع لزيادة مداخيل الأفراد نتيجة تحسن الظروف المعيشية وارتفاع مداخيل الدولة.

## المطلب الثاني: الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي

يعتمد هذا المؤشر على عاملين أساسيين هما: النوعية التنظيمية، سيادة القانون.

### 1-النوعية التنظيمية:

**الشكل رقم (06): تطور معدل النوعية التنظيمية في الجزائر.**

**المصدر**: ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص87.

يمثل الشكل رقم (6) تطور معدل النوعية التنظيمية في الجزائر، وهو يعبر عن تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة والتنظيمية التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.

حيث عرف هذا المؤشر في الجزائر تذبذبا، حيث ارتفع إلى 38% سنة 2005 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2011 ليبلغ 9%، وهو ما يمكن تفسيره بحالة عدم الاستقرار بالنسبة لسياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص قدرتها على ضبط وتنفيذ سياسات تنظيمية والتي من شأنها دعم وتنمية القطاع الخاص. وهذا ما ينعكس سلبا على قدرة البلد على استقطاب استثمارات سواء داخلية أو أجنبية بما يؤثر على تنافسيتها، ومنه فمن الواجب

على الحكومة مراجعة سياستها المتعلقة بتشجيع مناخ الاستثمار في الجزائر والذي من شأنه دفع عجلة التنمية خصوصا في ظل الأزمة الراهنة وهذا ما حاولت الجزائر القيام به من خلال إصلاحات شاملة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي.

**2-سيادة القانون:**

**الشكل رقم (7): تطور معدل التحرر من الفساد في الجزائر.**

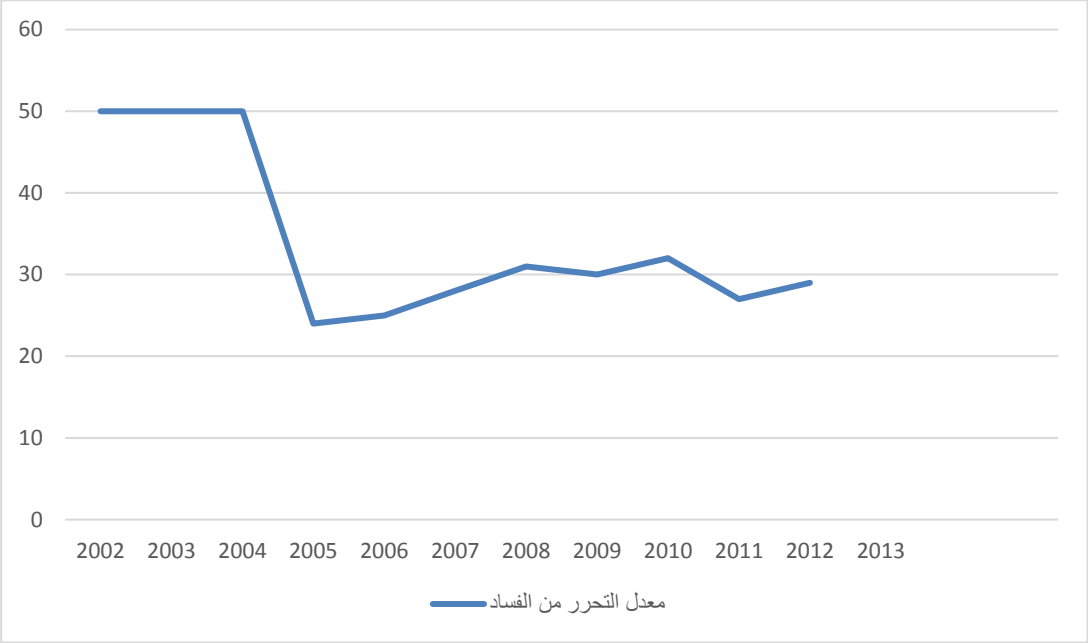


**المصدر:** ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص88.

تتمثل في مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقواعد التي يضعها المجتمع، وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وتنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم، فضلا عن مؤشرات احتمال الجريمة والعنف.

فيما يخص سيادة القانون، فقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تطورا وإن كان طفيفا، وهو ما نفسره من خلال سعي الحكومة لإنشاء دولة القانون من خلال تطوير

مؤسساتها كالعمل على تحرير السلطة القضائية وتطوير أجهزة أمن الدولة وهي نقطة إيجابية في سبيل تسهيل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ولكن يجب على المسؤولين المواصلة على هذا النحو حتى تعطي صورة جيدة عن الاقتصاد الوطني بما يسمح بمنحها ميزة تنافسية ويجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب خصوصا أن الجزائر تعتبر محطة خصبة وقطبا استثماريا مهما لما توفر به من موارد.

**المطلب الثالث: مؤشر تكنولوجيات الاعلام والاتصال**

**1-عدد الخطوط الهاتفية:**

**-تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول:**

**الشكل رقم (8): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر**

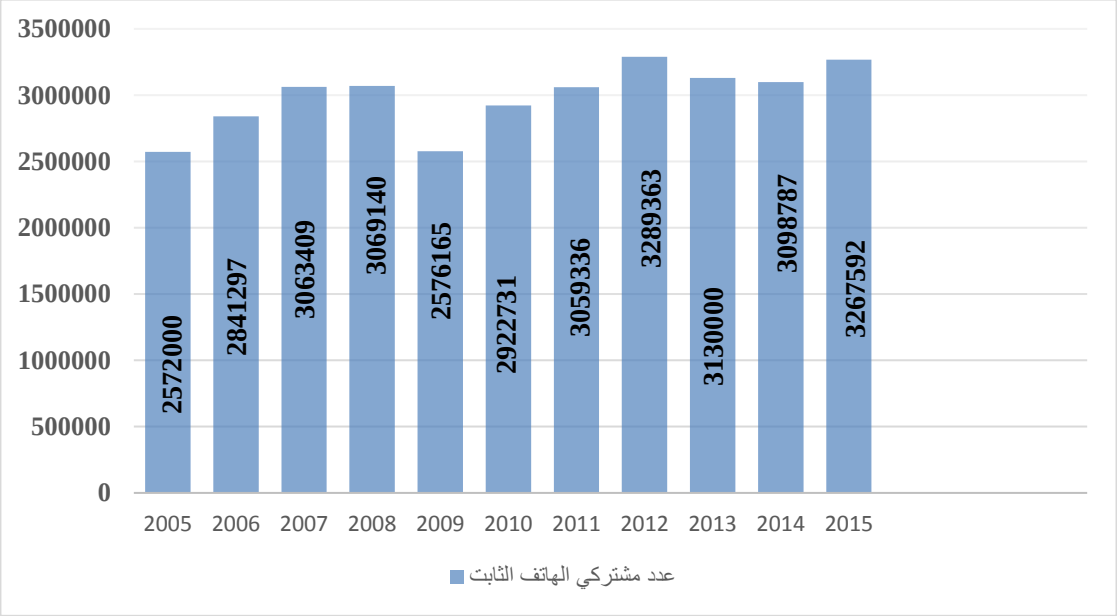


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015.

(www.itu.int) تاريخ الاطلاع 22 افريل 2017 على الساعة 14:30.

**الشكل رقم (9): تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر.**

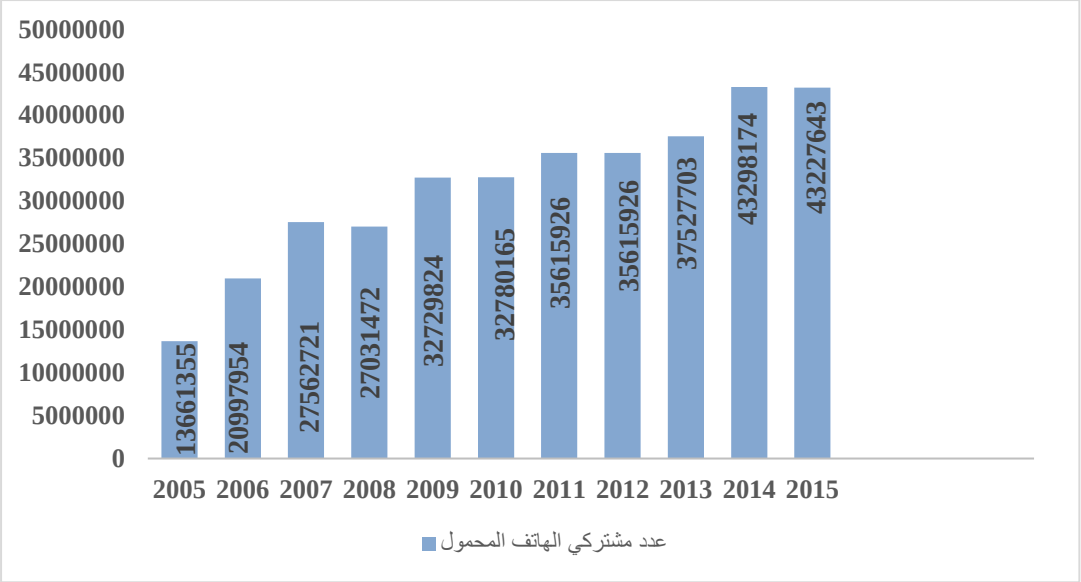


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015.

(www.itu.int) تاريخ الاطلاع 22 أفريل 2017 على الساعة 15:30.

نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري، فإن ذلك ساهم بشكل مباشر في ارتفاع اشتراكات الهاتف الثابت حيث أن مساهمات الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية قوية جعلت عدد المشتركين يرتفع من 2572000 مشترك إلى أكثر من ثلاث ملايين خلال عشر سنوات. أنظر الشكل (08).

كما عرف قطاع الاتصالات الخلوية قفزة نوعية من حيث الاشتراكات رغم حداثة هذا القطاع حيث وخلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تضاعف عدد المشتركين بشكل كبير حيث انتقل عدد المشتركين من 13661355 مشترك سنة 2005 إلى ما يقارب 44 مليون مشترك سنة 2015. أنظر الشكل (09).

وهذا الارتفاع السريع والتطور الهائل هو نتيجة لانفتاح الجزائر على القطاع الخاص الوطني والدولي وكذلك لارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة. مما ينعكس هذا التطور بالإيجاب على الميزة التنافسية للجزائر.

وهذا التوجه يبين بشكل واضح أن الجزائر تعكف على بناء وتطوير بنية تحتية ملائمة ومحفزة لبناء اقتصاد المعرفة، إذ أن ربط كافة المواطنين والمناطق بشبكة اتصال جيدة يعتبر أحد الدعامات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة وكذلك العمل على جذب مستثمرين جدد خصوصا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبالتالي إرساء قواعد التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

**2-تطور نسبة مستعملي الإنترنت في الجزائر:**

**الشكل رقم (10): تطور نسبة مستعملي الإنترنت في الجزائر.**

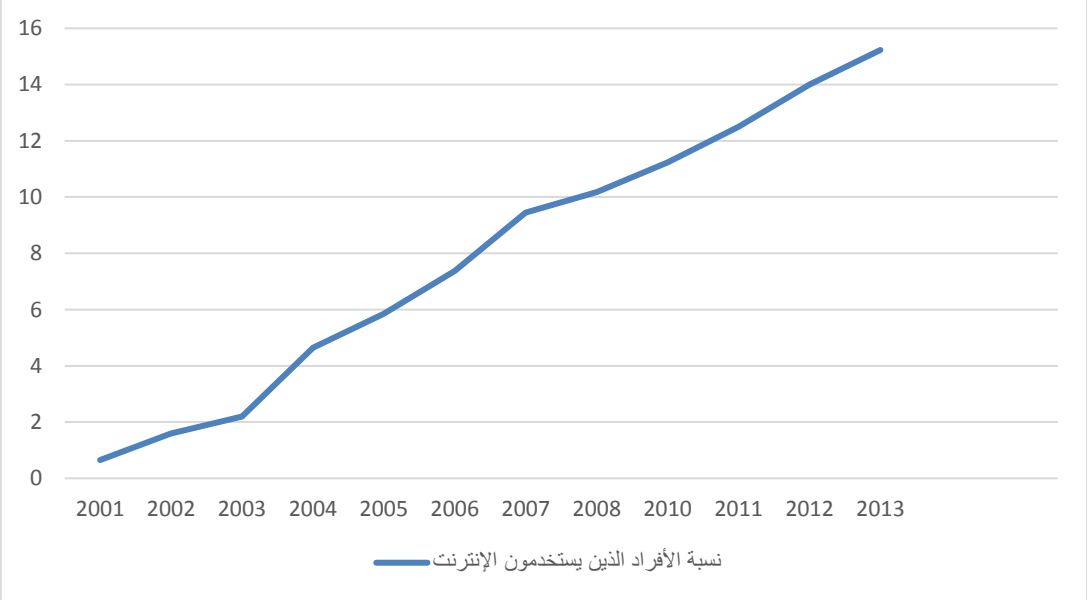


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات 2015.

(www.itu.int) تاريخ الاطلاع 23 أفريل 2017 على الساعة 17:00.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد مستعملي الإنترنت تضاعف 25 مرة خلال عشر سنوات، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة التي مكنت من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن وخصوصا المدارس والجامعات وهو ما ساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد، كلها عوامل ساعدت الحكومة

على تبني خطوات عملية من شأنها فتح الأبواب من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا يعود بالإيجاب على الميزة التنافسية في الجزائر.

**المطلب الرابع: مؤشر نظام الابداع**

**1-عدد الباحثين لكل مليون شخص:** بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 700 باحث لكل مليون نسمة سنة 2015، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطور منها، حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة يقدر بـ 16000 باحث، وهذا ما يجبر السلطات العليا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي فتح مناصب بحث جديدة، وتقديم تسهيلات للطلبة والباحثين العلميين من أجل فتح مخابر وتقديم إضافات كبيرة للإنتاج العلمي الجزائري.[1]

**2-براءات الاختراع:** نلاحظ من الشكل (11) أن عدد براءات الاختراع في الجزائر ضعيف جدا حيث لم تتجاوز خلال 13 سنة 6841، وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث.

**3-المقالات العلمية:** بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2012 حوالي 15540 مقال، أي بنسبة 30.62% من إنتاج المغرب العربي و9.37% من الإنتاج العربي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الناشطة في هذا المجال وذلك بسبب قلة المجلات المحكمة والمتخصصة، إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان حيث فتحت الوزارة الوصية أبواب تطوير البحث العلمي

[1] جريدة المحور اليومي، البحث العلمي في الجزائر يحتاج إلى إرادة حكومية قوية، تاريخ الاطلاع 30-04-2016. على الساعة 18:30.

من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات في مختلف المجالات العلمية، ومن أهم هذه المشاريع:

البرامج الوطنية للبحث (PNR)، مشاريع الإبداع (Projet d'innovation)، مشاريع فرق البحث (CNEPRU) وتحتل الجزائر مرتبة متأخرة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي بالاهتمام بالجانب التعليمي من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد منه ودعم بناء الطاقة الابتكارية الوطنية، دعم الأبحاث العلمية وترجمتها إلى الواقع العملي وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب لدعم التوسع في الأنشطة على حد سواء من قبل الخبراء ومختصين في هذا المجال.[1]

**الشكل رقم (11): إحصائيات طلبات الاختراع في الجزائر ما بين: 2000 و2013.**

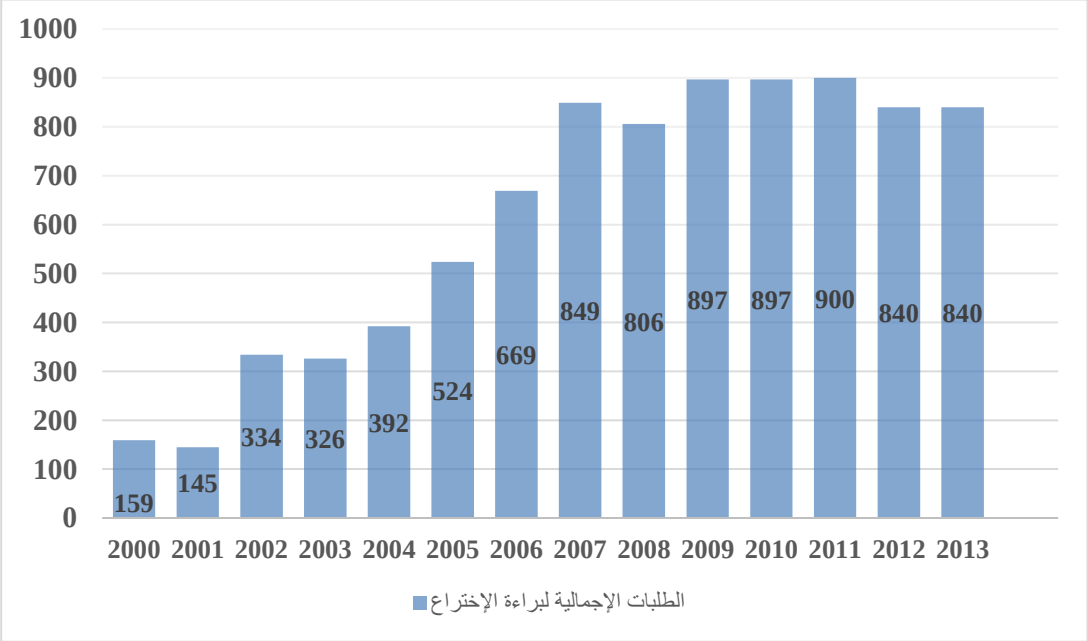


**المصدر**: ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص90.

[1] ناصر الدين قريبي، سفيان عطية الشارف، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، جامعة وهران2، الجزائر، مجلة الباحث، العدد15، 2015، ص80.

## المبحث الثالث: تحديات وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

ستواجه الجزائر (وهي مقبلة على عصر جديد في اقتصادها) مجموعة من التحديات تصعب من عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي بسبب ما تعاني منه الجزائر من تخلف في برامج تعليم، قلة وعي...إلخ.

غير أن الجزائر لها من المقومات ما يساعدها على تحقيق أهدافها من قوة شبانية وموارد اقتصادية فكيف يمكن للجزائر أن تحقق المعادلة المطلوبة في ظل المعطيات الموجودة.

### المطلب الأول: فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

للجزائر إمكانيات تتيح لها فرصا هائلة من أجل تسهيل عملية اندماجها في اقتصاد المعرفة منها:[1]

- الإمكانيات الضخمة التي وفرتها الحكومة من أجل تسهيل هذه الغاية إذ وفرت حوالي 2.5 مليار دولار من أجل تطوير قطاع الإعلام وتكنولوجيا الاتصال فقط.
- تشجيع وتسهيل التعليم والتكوين والتدريب بكل الأشكال أي تعليم مستمر أو عن بعد والتعليم المفتوح مع القيام بمحاولات إصلاحات دائمة.
- زيادة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي.
- وفرة الكفاءات البشرية والطاقات البشرية خاصة الشبابية التي تملك مستوى من التأهيل والإبداع قد يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية.

[1] محمد بوطالبي، التنمية البشرية كسبل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، سنة 2010-2011، ص140-141.

كما أنه أيضا من الفرص التي تساعد في عملية الاندماج تكافؤ الفرص عالميا ومحليا خصوصا في جانب التجارة الإلكترونية حيث تختفي بذلك عملية الوساطة والمحسوبية ولا يكون البقاء إلا للكفء.

- التدريب أصبح له أهمية بالغة على المستوى الوطني والتنظيمي لأنه في عصر الفرص العالمية يقوم التدريب ذو النوعية العالية بتحفيز الكفاءات على البقاء.
- سهولة الوصول إلى شبكات المعلوماتية العالمية.
- تسهيل إجراءات إقامة مؤسسات الأعمال الناشطة في قطاع التجارة الإلكترونية.
- تقليل التكاليف في النشاط الذي يعتمد على التجارة الإلكترونية كتكاليف النقل والشحن والإعلان والتصميم...إلخ.
- وكفرصة مرتبطة بها أيضا تتيح أداء الأعمال في الوقت الحقيقي دون مشكل للمكان.
- أيضا ما يساعد في سهولة.
- شساعة السوق الجزائرية القادرة على استيعاب أي حجم من النشاطات.
- السوق الجزائري لا يزال بكرا، حيث أنه لم تستغل كل إمكانياته على أكمل وجه.
- محاولة القضاء على الفساد من خلال وضع إجراءات جادة لتطبيقها من أجل ردع هذه الظاهرة التي بدأت تتنامى وتزيد بشكل ينذر بالخطر.
- تكوين فرص جديدة للعمل، لإضافة خدمات ومنتجات جديدة وخاصة خدمات صيانة الشبكات وتقديم خدمات لأطراف العملية التجارية.
- تكوين المسؤولين والسياسيين وتوعيتهم بأهمية وضرورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت معه القدرات الإبداعية وهو ما يمنح المؤسسات والحكومة ميزة تنافسية.

- الاهتمام بالمبتكرين والنوابغ ومختلف الباحثين والعاملين في مجالات المعرفة، لأن الوضعية الاجتماعية والمادية الصعبة تجعلهم يهجرون إلى البلدان الغربية التي تستقطب العديد من الأدمغة والموارد البشرية.
- تفعيل الدفع الإلكتروني لبعض المنتجات (تفعيل التجارة الإلكترونية).
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة.
- إقامة الحاضنات الصناعية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الناشطة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة.

**بعض إنجازات الجزائر في سبل توجهها نحو اقتصاد المعرفة**

**-الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري: 2002.**

-انخراط مؤسسات جزائرية في أوميدس: القاعدة الإعلامية أوميدس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للبحر المتوسط في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطية من بينها المؤسسات الجزائرية.

**-تجربة الحظيرة السيرية بسيدي عبد الله:** من بين ما تحتويه وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وفيه معهد عالي للاتصالات، ووكالة إنترنت، ووكالة اتصالات ومقهى بريدي ومركب تيليكوم، بالإضافة إلى مدرسة للنابغين، ومكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة وهو مشروع قطب تقني واقتصادي.

**-اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك والبريد:** هناك توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة ORACLE الأمريكية وهو أحد الرواد العالميين في البرمجيات الأولى مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر والثانية مع مركز لمؤسسة سوناطراك الذي اعتبر كشريك، وهذا لأول مرة في إفريقيا ولقد أتيحت له شهادة مطابقة، بحيث أصبح مؤهلا لتقديم

خدمات تكوينية معتمدة من ORACLE في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات وغيرها.

**المطلب الثاني: معوقات الجزائر في اقتصاد المعرفة**

مع كل ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مادية وثروات وموارد بشرية، ومع سعيها في القيام بعملية التنمية ولاسيما البشرية من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تحد من مهمتها، ويمكن أن نلخصها كما يلي:[1]

- مستوى التطور التكنولوجي واستخدام شبكات الاتصال والمعلومات إذ أن البنية التحتية للمعلومات والشبكات لا تزال تعاني تخلفا أو ما يسمى بالفجوة الرقمية.
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الربع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة.
- ارتفاع كلفة استخدام الإنترنت واستحواذ اللغة الإلكترونية على 80% من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة تطبيقاتها وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.
- شراسة المنافسة العالمية وحتى في السوق المحلية مما يضع مؤسسات الأعمال الجزائرية أمام تحديات الجودة العالمية والسعر المنافس.
- ومن الأشياء التي تعد من أهم التحديات ضعف المناهج التعليمية وتخلفها رغم التحسينات.

[1] سالمي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005، ص ص 7-8.

- رأس المال المعرفي والفكري في الجزائر لا يزال غير قادر على إثبات نفسه.
- تكاد تخلو الإحصائيات من الوظائف النوعية وقياس لرأس المال الفكري.

ومن أهم المشاكل والتحديات هي مشكلة القرصنة إذ لم تنج البرامج الأجنبية والأفلام والبرمجيات من القرصنة، والتي تسعى دولها المتقدمة إلى حمايتها، فما بالكم بالبرامج المحلية حيث جزء كبير من موظفي المؤسسات مثلا في قسم المحاسبة يمتلكون برنامج PC Comptas غير مرخص.

وهناك أيضا تحدي من نوع آخر وهو التقسيم الضريبي فنجد مشكلة تواجهنا في طرق التقسيم الضريبي وتغير التشريعات الضريبية بشكل شبه دائم.

-عدم الثبات في السياسات الإصلاحية والمشاريع الوطنية الذي يخلق عدم وضوح الاستراتيجية العامة مثل مشروع أسرتك في وزارة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات حيث شرع في المشروع توقف مرتين وهي الآن بصدد تكملته.

**المطلب الثالث: آفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر**

ومع بداية الألفية الجديدة ولمواكبة التطورات العالمية سعت الجزائر إلى تطوير اقتصادها من إنعاش الاقتصاد الوطني، وكبعض الأمثلة في جانب الإصلاحات قامت بتخصيص مبالغ ضخمة وأجهزة لتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقامت بوضع برامج طموحة لزيادة كثافة المعرفة في المجتمع وجعله مجتمع المعرفة، وذلك بزيادة الإنفاق على البحوث وزيادة الرفع من الكفاءات البشرية ورأس المال المعرفي، فزادت من مراكز التعليم والبحث والتدريب ولاسيما التعليم العالي، كما قامت برفع الدخل بشكل يستطيع أن يحسن مستوى المعيشة بصفة عامة لكن صاحبه في زيادة الأسعار بسبب المضاربين في السوق التي حافظت على نفس مستوى المعيشة.

ورغم المشاريع الطموحة مثل الجزائر الإلكترونية 2013، وتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلا أن الجزائر تعاني مشاكل ونقائص مثلها مثل أي دولة نامية أخرى، هذه النقائص التي تقف في الوقت الحالي في وجه أي محاولة لبناء قاعدة صلبة للتجارة الإلكترونية أو اقتصاد المعرفة ورغم ذلك فإن الفرص المتاحة أمام اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة تبقى كثيرة خصوصا إذا أحسنت استغلالها بشكل يساعدها في الانتقال والتفتح على التبادل والتعاون في مجال المعرفة، وذلك إذا أولت اهتماما جادا بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومحاربة كل أنواع الفساد التي تستغل وتنهب المال العام، وذلك بتطوير وزيادة سرعة الإنترنت وزيادة التعامل بالآليات البصرية وتدنية التكاليف، كذلك من خلال زيادة الرفع من الكفاءة البشرية خاصة في مجال التعليم، لكن لابد من مصاحبة هذه العملية تحسين حقيقي في مناهج وطرق التعليم، ولابد من إعداد تشريعات تسعى إلى المحافظة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتشجيع على الاستثمار فيها.[1]

إن العالم كله يتجه نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة فإذا غيرت الظروف العالمية السابقة من المناهج الاقتصادية فإن الظروف الحالية لابد لها من أن تقوم بنفس التغييرات سواء شئنا ذلك أم أبينا، والمستقبل في الجزائر في ظل اقتصاد مبني على المعرفة سيكون للكفاءات البشرية ذات التأهيل العالي والتي يوكل لها أمر جر قاطرة المجتمعات نحو الرقي والازدهار، حيث أن علماء التنمية البشرية يؤكدون بأن من يقودون الأمم لا يزيد عددهم عن 2% من المميزين ضمن أفراد المجتمع.

[1] عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص142-143.

## ملخص الفصل الثاني

إن التنمية البشرية هي أهم سبيل وأقصر الطرق لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي، لكن ورغم ما تقوم به الحكومة من برامج ومشاريع من شأنها أن تساعد ولو بقليل من أجل تطوير البنية التحتية، إلا أنها تعاني تخلفا في جميع الأصعدة فمع كل الإصلاحات والأموال التي تصرف على قطاع التعليم في الجزائر إلا أنها تبقى بعيدة عن النتائج العالمية.

كما يعاني قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال تخلفا كبيرا، ويبقى الإطار القانوني والتشريعي الذي من شأنه تنظيم المعاملات في ظل الاقتصاد العالمي بعيدا كل البعد عما يجب أن يكون عليه، كل هذه العراقيل تعد تحديا أمام الجزائر لكن التحدي الأكبر يكمن في هجرة الأدمغة والكفاءات الذي يرجع سببه إلى الإهمال والتهميش الذي نعاني منه في الجزائر رغم كبر التحديات إلا أنه مستحيلا لأن الجزائر بلد يزخر بالطاقات، والطاقات الشبانية من جهة، ولأن الاقتصاد المعرفي يعترف بالطاقات المعرفية والإبداعية، فيمكن أن تندمج في هذا المسار لكن الطريق لا يزال طويلا.

# خاتمة

## خاتمة

عرف الاقتصاد تحديات فرضتها العولمة والتحالفات والابتكارات، فتحولت الدول إلى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة، هذه المعرفة التي أصبحت هي الميزة التنافسية للدول، ولا يمكن للمنظمات، ولا يمكن لها النجاح إلا إذا استطاعت الاستثمار في رأس مالها الفكري، فالتحدي الكبير أمامها هو توفير كفاءات ومهارات تمنحها التميز التنافسي، ورأينا أن مفهوم اقتصاد المعرفة قد شاع في التسعينات من القرن الماضي وأصبح ينظر إليه على انه الثورة الحقيقية للمنظمة، بحيث تحقق من خلاله الدول التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية الموجودة لديها، وتدعيم الإمكانيات البشرية، واستغلال المعرفة التي بحوزة الأفراد وتوظيفها لصالح الاقتصاد الوطني، فنتيجة للمنافسة الشديدة بين الدول أصبح بقاء هذه الأخيرة متوقف على قدرتها التنافسية، وهذه القدرة تتوقف على تهيئة وتنمية مخزونها.

وبخصوص ما يتوجب أن تكون عليه السياسية الاقتصادية لتفعيل سير الاقتصاد الجزائري للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، فإنه باختصار من الواجب التركيز على الاستثمار في البنية التحتية المؤسساتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وتهيئة كل الظروف المناسبة لذلك، سواء من خلال تطوير مناهج التعليم والتكوين في كل المستويات، وتشجيع القطاعين العام والخاص في الاستثمار في الموارد البشرية لتصبح رأس مال فكري يزيد من قيمة المنظمة، أو المحافظة عليه والحد من نزيف هجرة الأدمغة، وهذا بالأساس يعني تحول السياسة الاقتصادية في الجزائر من سياسة تعتمد على النفقات العامة في سير النشاط الاقتصادي إلى سياسية اقتصادية تعتمد بالأساس على تطوير سبل التنظيم والابتكار قصد الرقي برأس المال الفكري بشكل يؤسس على اقتصاد قائم على المعرفة، الذي يعتبر مفهوم جديدا نسبيا أنشأه عصر الاتصالات عن بعد وهو اقتصاد قائم أساسا على إنتاج الفكر الإنساني بحيث تصبح المعرفة ورأس المال الفكري أهم موارده، واضحة في خدماتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الحديثة، لذا تصبح المعرفة شكل من أشكال رأس المال وشرطا أساسيا للنمو الاقتصادي أما التكنولوجيا الحديثة فتزيد من عائد الاستثمارات، مما يؤدي إلى استدامة النمو خلافا للنظرية التقليدية التي تتوقع الانخفاض في عائد الاستثمار مع الزمن.

إن امتلاك الاقتصاد الجزائري لهذه الموارد تجعل منه اقتصاد قوي يفتح آفاقا هامة على مستوى التشغيل بصفة عامة وتشغيل الكفاءات بصفة خاصة كما يحسن من جودة الخدمات والسلع المقدمة، وقضاء شؤون المواطنين عن بعد في وقت قصير وبأقل التكاليف.

**نتائج الدراسة**

**1-نتائج الجزء النظري**

- تعد المعرفة مورد استراتيجي يجب العمل على تسييرها وإنتاجها وتخزينها.
- تبرز معالم أهمية المعرفة من حقيقتين رئيسيتين مفادهما: أن التراكم المعرفي الإنساني، والمهارات والإمكانيات التي نتجت عن هذا التراكم قد أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة لتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطوير تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها وقدرتها على المنافسة. أما الحقيقة الثانية فترتبط بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع غير محدود.
- يمثل اقتصاد المعرفة تكامل المعرفة ورأس المال الفكري بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد فتحت هذه التقنيات أبواب جديدة لانتشار المعرفة وفوائد مكنت الكثير من الدول الطامحة إلى التقدم وبالتالي العمل على تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى.
- تتمثل أهم مؤشرات بناء اقتصاد المعرفة في: مؤشر التنمية البشرية الذي يتضمن، مؤشرات التعليم والكفاءات، ومؤشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي يتضمن البنية

التحتية لأنظمة المعلومات والاتصالات، وأنظمة الإبداع الوطني، وأيضا: مؤشر النظام الاقتصادي والحافز المؤسساتي.

- يرتبط تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة ببعدين أساسيين هما، القيمة المدركة لدى الزبون، وقدرة المنظمة على تحقيق التميز، ويقصد بالقيمة المدركة لدى الزبون مدى اقتناعه بمنتجات المنظمة، أما التميز فهو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لدى المنظمة من أجل تقديم منتجات متميزة مقارنة بالمنتجات المنافسة.
- تتمثل الميزة التنافسية في ميزة التكلفة الأقل أو في ميزة جودة المنتوج أو في التكامل بينهما.
- يتم تحقيق الميزة التنافسية بتوفر مصادرها المتمثلة أساسا في المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار.
- إن تحقيق الميزة التنافسية يتم من خلال إتباع إستراتيجية تنافسية متمثلة في إستراتيجية قيادة التكلفة، إستراتيجية التميز وإستراتيجية التركيز.

**2-نتائج الجانب التطبيقي**

- فيما يخص مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فإننا نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا بالنسبة للتطور مؤشر التنمية البشرية وهذا عن طريق التطور الملحوظ في التعليم.
- توصلنا إلى أن مؤشر نظام الإبداع في تحسن ملحوظ، وهذا من خلال ارتفاع عدد الأبحاث العلمية المنشورة، وخصوصا التوسع الكبير لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتمثلة في ارتفاع عدد مستعملي الهواتف والإنترنت.
- أما بالنسبة لمؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي فهناك تطور ملحوظ في هذا المؤشر ويتجلى ذلك من خلال سعي الحكومة إلى دعم سيادة القانون وتحسين نوعيتها التنظيمية؛

ومن هنا يمكن قبول الفرضية الأولى التي تقول أن الجزائر تسعى الى تحقيق اقتصاد المعرفة.

- تعمل الجزائر على تطوير بنية تحتية تكنولوجية متينة من أجل التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وكذلك تنفيذ برامج الجزائر الإلكترونية (وذلك من خلال إنشاء الحظائر التكنولوجية كالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله)
- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن مؤشر الابداع في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن متطلبات الاندماج في الاقتصاد المعرفي حيث أن عدد الباحثين في الجزائر لا يزال محدود مقارنة بتعدداها السكاني، كما أن براءات الاختراع المسجلة باسم باحثين جزائرين جد محدودة وهذا راجع أساسا إلى غياب الدعم والتحفيز الذي تقدمه الحكومة للباحثين
- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة مؤخرا، إلاّ أن البنية التحتية للمعلومات والشبكات لا تزال تعاني تخلفا، او ما يسمى بالفجوة الرقمية.
- انعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة تطبيقاتها وتبني مواقف سلبية منها في بعض الاحيان.
- من خلال تحليل واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر نجد أنه بالرغم من جهود الحكومة في سبيل تسهيل توجهها نحو اقتصاد المعرفة من خلال تحسينها للمؤشرات الأربع لقياس اقتصاد المعرفة إلا أن ذلك لم يكن بالقدر الكافي، مما جعلها تبقى دائما في تبعية لقطاع المحروقات ولم تستفد من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة وتوظيفها بالشكل الأمثل من أجل بناء اقتصاد المعرفة بما يضمن لها تحسين تنافسيتها، ومن هذا المنطلق فإن الفرضية الثانية مرفوضة.

**التوصيات والاقتراحات**

- إن التحول نحو اقتصاد المعرفة هو نموذج مؤسس لاقتصاد ما بعد البترول، ومنه وجب على الجزائر توجيه كافة جهودها نحو هذا النمودج باعتباره النموذج الاقتصادي المعاصر.
- إن الانتقال إلى مجتمع المعلومات يتطلب الإشراك الضروري لكل الأطراف المعنية باعتبارها عاملا أساسيا لنجاح مثل هذه الاستراتيجيات وهي: الحكومة، منظمات الأعمال، المواطنون والمجتمع المدني.
- هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل عملية تبادل المعلومات.
- اعتماد على سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها.
- اعتبار المعرفة رأس مال فكري ومورد استراتيجي في منظمات الأعمال والعمل عليها وتسييرها واستخدامها وتخزينها بكفاءة.
- تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.
- إعادة هيكلة الإنفاق العام، بضرورة رفع نسبتي الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.
- إعادة النظر في السياسيات التربوية والتعليمية على أن تكون السياسات تعتمد على الكيف لا على الكم.
- دعم سياسة الابتكار والإبداع وتحفيز العقول المهاجرة على الدخول إلى وطنها وهذا للاستفادة من خبرتها والتعلم من مستجداتها كل حسب تخصصه.
- تشجيع الكفاءات الفردية والجماعية على إظهار معرفتهم الكامنة والمخزنة في عقولهم وتحفيزهم بالتصريح بها وتبادلها واقتسامها من خلال التفاعل الإيجابي والدائم بين تلك الكفاءات، وضرورة تحويلها لتحقيق الأداء المتميز.
- اعتماد آليات ربط التعليم والتكوين والتدريب بالاقتصاد.
- إقامة الحاضنات الصناعية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة.

**آفاق الدراسة**

خلال فترة الدراسة تبين أن هناك عدة مواضيع تحتاج إلى الدراسة منها:

- إلزامية الجزائر للتوجه نحو تطبيق اقتصاد المعرفة.
- مجتمع المعرفة نحو خيارات النهضة والتنمية.
- تأثير البيئات السياسية على بناء مجتمع المعرفة.
- أثر الإصلاح السياسي وزيادة حريات في بناء مجتمع المعرفة.
- دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة.

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب:**

1. أحمد علي الحاج محمد: اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، عمان–دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2014.

2. عبد الستار العلي، وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

3. عز الدين علي سويسي، نعمة عباس الخفاجي، الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام، عمان، الأردن، 2015.

4. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدار الكتاب العالمي، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، سنة2007.

5. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر، 1998.

**ثانيا: المذكرات ورسائل التخرج:**

6.أبو القاسم حمدي، التنمية الإستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في إدارة الأعمال، سنة 2013، جامعة الجزائر 03.

7.أحمد عبد الله صالح الذبابات، دور الاقتصاد المعرفي في اعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الاردن، جامعة اليرموك،2007.

8. بوزناق عبد الغني، مساهمة الابداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية– دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012–2013.

9.بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، سنة2010، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

10.بولصباع رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة. الإمارات العربية المتحدة –الجزائر– اليمن، مذكرة مقدمة كجزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، سنة 2012.

11.عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، إشراف الدكتورة بن حمودة فطيمة، جامعة الجزائر، سنة 2011-2012.

12.محمد بوطالبي، التنمية البشرية كسبل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، سنة 2010-2011.

**ثالثا: المجلات والدوريات والملتقيات**

13.العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، ورقة بحثية بعنوان: "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، 9-11 سبتمبر 2013، استنبول، تركيا.

14.محمد قويدري وسملالي يحضيه، أهمية المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي، السنوي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية 25-27 أبريل 2005.

15.مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

16.محمد السعيد جوال. مختار رابحي. أحمد دروم: مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول: "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، المنعقد بجامعة حسيبة بوعلي (الشلف)، أيام 13-14 ديسمبر 2011.

17.محمد خضري، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

18.لوزية قويدر، حبيبة كشيدة، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.

19.سملالي يحضيه، نحو تسيير إستراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي الجديد للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 12-13 نوفمبر 2005.

20.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الإستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، 2005.

21.بومدين(م) حوالف رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 و22 ماي 2002.

22.جريدة المحور اليومي، البحث العلمي في الجزائر يحتاج إلى إرادة حكومية قوية، تاريخ الاطلاع 30-04-2016. على الساعة 18:30.

23.ناصر الدين قريبي، سفيان عطية الشارف، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، جامعة وهران2، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، 2015

24.سالمي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005.

**رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:**

*25. LACHACHI Abdelheq (2011): La formalisation du Mangement Des connaissances Dans l'approcha Mangeriale, Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en sciences de gestion.*

**خامسا: المواقع الالكترونية:**

26.موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر www.mesrs.dz

27.موقع الديوان الوطني للإحصائيات (WWW.ONS.DZ)

28.موقع البنك الدولي (DATA.ALBANKALDAWLI.ORG)

29.موقع بنك الجزائر (WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ)

30.موقع الاتحاد الدولي للاتصالات (WWW.ITU.INT)

**ملخص**

بدخول العالم حقبة تاريخية جديدة تتسم بتنامي أهمية التعلم والمعارف، لم تعد ثروات الأمم منحصرة في الموارد الطبيعية المالية ولا الطاقوية، وإنما برزت ثروة أخرى أكثر أهمية تمثلت في المعارف وكذلك الكفاءات اللازمة لإنشاء هذه المعارف وتحويلها إلى منتجات وخدمات تكسب المؤسسات والدول ميزة تنافسية دائمة.

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجزائر من خلال الاعتماد على مؤشرات اقتصاد المعرفة ومدى مساهمتها في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الوطني والدولي.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الجزائر قطعت شوطا لا باس به في سبيل توجهها نحو نموذج اقتصاد المعرفة من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية وكذلك إرسائها لبنية تحتية محفزة، لكن ما يعاب على الاقتصاد الوطني هو ضعف مستوى النوعية التنظيمية وكذلك غياب روح البحث العلمي مما يسهل اندماج الجزائر في هذا الاقتصاد الجديد وهو ما أثر سلبا.

وقد أوصت الدراسة بضرورة هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل عملية تبادل المعلومات، ودعم سياسة الابتكار والإبداع وتحفيز العقول المهاجرة على الدخول الى وطنها وهذا للاستفادة من خبراتها وهو ما يضمن للاقتصاد الوطني تنويع مصادر تطويره خارج قطاع المحروقات وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية دائمة.
**الكلمات المفتاحية:** المعرفة، اقتصاد المعرفة، الميزة التنافسية، الجزائر.

**Abstract**

The world has entered a new historical era marked by the growing importance of learning andknowledge .the wealth of the nation is no longer limited to natural and financial resources ,but another important asset has been the knowledge and competencies needed to create this knowledge and transform it into products and services that will win institutions and countries a lasting competitive advantage.

The objective of this study is to highlight the role played by the knowledge economy in achieving comptitive advantage in algeria by reling on indicators of the knowledge economy and its contribution to improving the competitveness of the national and international levels.

The current study found that Algeria has gone a long way in its direction towards the model of knowledge economy through improving human development indicator as well as its establishment of a stimulating infrastructure .However ,what affects the national economy is the weak level of organizational quality and the lake of scientific research ,Algeria ‘s integration into this new economy ,wich negatively affected.

The studies recomomended that ICT infrastructure should be structured to facilitate the exchange of information ,support the innovation policy, and stimulate migratory minds to entre their homeland.this is to ensure that the national economy diversifies its sources of development outside the hydrocarbons sector.

**Key words** :knowledge,knowledge economy,competitive advantage,Algeria.